جامعة أحمد دراية ادرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية ، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة اقتصاد

تخصص مالية وبنوك

تقييم آليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 2012-2016

إعداد الطالبتين :

ـ حموليلي ياسمينة

-جوعاك يمينة

إشراف الأستاذ :

د.بريشي عبد الكريم

الموسم الجامعي :2017/2016م

الموضوع:

تقييم آليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 2012-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا أيها الذين ءامنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فأفسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة ، الآية :11).

فهرس الموضوعات

الفهرس	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
مقدمة عامة	ا-د
الفصل الأول :عموميات المخاطر الائتمانية	
تمهيد الفصل	06
الفصل الأول:عموميات المخاطر الائتمانية	06
المبحث الأول:ماهية المخاطر الائتمانية	07
المطلب الأول:مفهوم المخاطر الائتمانية	07
المطلب الثاني:أسباب المخاطر الائتمانية	07-09
المطلب الثالث:معايير منح الائتمان	10-13
المبحث الثاني:تقييم المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل1	13
المطلب الأول:تعريف لجنة بازل	13-17
المطلب الثاني:الوقاية من المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل 1	17
المطلب الثالث:معالجة المخاطر الائتمانية وفق مقررات بازل1	17
المبحث الثالث:آليات المخاطر الائتمانية	18
المطلب الأول:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	18-19
المطلب الثاني:تقدير المخاطر الائتمانية	19-21
المطلب الثالث: وسائل المواجهة ووسائل الحد من المخاطر الائتمانية	21-22
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني:أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية	
تمهيد الفصل	26

المبحث الأول:ماهية إدارة المخاطر الائتمانية	27
المطلب الأول:تعريف إدارة المخاطر الائتمانية	27-29
المطلب الثاني :أسس إدارة المخاطر الائتمانية	29-31
المطلب الثالث:مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية	31-32
المبحث الثاني:إدارة المخاطر الائتمانية وفق معايير لجنة بازل 2	33
المطلب الأول:الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	33-34
المطلب الثاني:الدعامة الثانية:المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال	34-35
المطلب الثالث:الدعامة الثالثة:انضباط السوق	35-36
المبحث الثالث: تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية	37
المطلب الأول:وظائف إدارة المخاطر الائتمانية	37
المطلب الثاني:أهمية إدارة المخاطر الائتمانية	37-38
المطلب الثالث:أهداف إدارة المخاطر الائتمانية	38-39
خلاصة الفصل	40
الفصل الثالث:دراسة حالة بنك البدر حول إدارة المخاطر وكيفية إعطاء القروض خلال (2012-2016)	
تمهيد الفصل	42
المبحث الأول:عموميات حول البنك Badr	43
المطلب الأول:نشأة وتعريف بنك البدر	43-44
المطلب الثاني: دور ومهام البنك	44-51
المطلب الثالث: هيكلة ووظائف وأهداف البنك	51-52
المبحث الثاني:عموميات حول القروض	52
المطلب الأول:مفهوم القرض وأهميته	52-

	53
المطلب الثاني:أهم القروض التي يمنحها البنك	52-54
المطلب الثالث:كيفية تجنب مخطر عدم السداد	54-55
المبحث الثالث:كيفية معالجة المخاطر واهم الحلول و المقترحات	56
المطلب الأول:خطوات منح القرض	56-57
المطلب الثاني:استرداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله)	57-59
المطلب الثالث:دراسة تحليلية قياسية لمخطر عدم السداد (2012- 2016)	59-63
خلاصة الفصل	63
خاتمة عامة	66-67
قائمة المراجع	69-71
الملاحق	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل 1	معايير منح الائتمان	11
الشكل 2	دورة حياة المقترض	13
الشكل 3	معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2	34
الشكل 4	الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل	36
الشكل 5	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار ــ	50

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول 1	مبالغ الديون والتحصيلات خلال الفصول الأربعة لسنة 2012	06
الجدول 2	مبالغ الديون والتحصيلات الودية والقضائية خلال الفصول الأربعة لسنة 2013	61
الجدول 3	مبالغ الديون والتحصيلات الودية والقضائية خلال الفصول الأربعة لسنة 2014	62
الجدول 4	مبالغ الديون والتحصيلات الودية والقضائية خلال الفصول الأربعة لسنة 2015	62
الجدول 5	مبالغ الديون والتحصيلات الودية والقضائية خلال الفصول الأربعة لسنة 2016	63

الملاحق

رقم الشكل	العنوان
الملحق رقم1	منحنيات تمثل الديون والتحصيلات الودية والقضائية للبطالة ودعم الشباب لسنوات (2016،2015،2014،2013،2012)
الملحق رقم 2	رخصة القرض
الملحق رقم 3	سند لأمر
الملحق رقم 4	طلب اصدر أمر أداء

المقدمة العامة

اولا- الإشكالية:

تتربع المصارف التجارية على قمة هرم الصناعة المصرفية ، ولا يسبقها في ذلك سوى البنك المركزي ، وتؤدي المصارف التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على مجالات الاستثمار المختلفة ، وبالرغم من ذلك فقد أصبح القطاع المصرفي أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر ولا سيما في عالمنا المعاصر،الذي شهد ثورة تقنية المعلومات والاتصالات والحوسبة وهذا بدوره حتم على المصارف إنشاء أقسام متخصصة في إدارة المخاطر المختلفة.

إذ أن من أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية في عصرنا الحالي هي المخاطر الائتمانية ونتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر أصبح من ضمن واجبات ومسؤوليات أي مدير أن يدرك طبيعة ومسببات هذه المخاطر التي يمكن أن تنعكس سلبا على مكانة المصرف ، ثم وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من تلك الآثار السلبية التي أصبحت تواجه معظم المصارف التجارية وخصوصا تلك التي تتعدى خدماتها وعملياتها المصرفية حدودها الوطنية بعد أن دخلت العديد من الاتفاقيات التجارية حيز التنفيذ وأصبحت اقتصاديات الدول أكثر تكاملا بحيث أصبحت كل منها تؤثر وتتأثر باقتصاديات الدول الأخرى ـــ

إن من سمات البنوك التي تحكم نشاطها هي كيفية إدارة المخاطر وليس قياسها وباعتبار الخطر المصرفي ذو أهمية بالغة في الميدان المالي بحيث ترتكز على تقييم الأداء المالي ، وظهر اهتمام لجنة بازل بالمخاطر المصرفية بوضوح عند إصدارها لاتفاق بازل المتعلق بكفاية رأس المال والذي ركز على إدارة المخاطر وتقوية رأس المال من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ، وعلى ضوء ما سبق تندرج إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى نجاعة آليات إدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من حدة مخاطر القروض في البنوك التجارية؟

ومن خلال الإشكالية العامة نستخلص الإشكاليات الفرعية التالية:

1 - ما المقصود بالمخاطر الائتمانية وكيف تتم ادارتها ؟.
2 - ما هي العامل الاكثر تأثير في اتخاذ القرار الائتماني ؟ ـــ
3 - ما الاهمية من لجنة الرقابة المصرفية ؟ ـــ
4 - ما الهدف من إدارة المخاطر في البنوك التجارية ؟ ـــ

وللإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها في البحث:

1 – ربما تعرف المخاطر الائتمانية على انها الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده والتي تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض و الائتمان إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد.

2 – العامل الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرار الائتماني هو العامل الشخصي .

3 – إن الهدف الأساسي من إدارة المخاطر في البنوك هو التقليل تجنب المخاطر التعثر المالي .

4 – تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية الى :

1-تقوية واستقرار النظام المصرفي .

3-استحداث أدوات مالية جديدة .

4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .

ثانيا-تحديد إطار البحث :

- الموضوعية :تضمن هذا البحث ثلاث فصول ، الأول يتعلق بالمخاطر الائتمانية ، أما الثاني فهو يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية ليأتي الثالث المتعلق بدراسة حالة تطبيقية في بنك البدر .
- الزمانية و المكانية:دراسة الحالة في بنك البدر حول آليات إدارة المخاطر الائتمانية واستغرقت مدة الدراسة حوالي 03سنوات.

ثالثا-أسباب اختيار الموضوع:

لعلى من أهم أسباب اختيار الموضوع عديدة تتجلى في :

- معرفة كيفية عمل البنوك في إدارة المخاطر الائتمانية .
- توفر الإمكانيات لانجاز العمل .
- لحداثة الموضوع وتزايد أهمية الموضوع .

رابعا-أهمية البحث:

إن الأهمية من دراسة هذا الموضوع تكمن في الدور الذي تؤديه إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة في التقليل من الخسائر التي يتحملها البنك .

خامسا-أهداف البحث:

- تحديد ومعالجة المخاطر الائتمانية .

- تطوير منهجية إدارة المخاطر الائتمانية ــ

سادسا-المنهج المستخدم في البحث:

اعتمدنا في دراستنا على منهجين الوصفي ، لوصف المخاطر وإدارتها للتقليل منها أو تجنبها ، أما أسلوب دراسة الحالة لتحليل الجداول والمنحنيات ، وتشير أهم نتائج البحث إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف ــ

سابعا-الدراسات السابقة في البحث:

الدراسات السابقة في البحث:

- دراسة سعاد بن طرية ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية مذكرة لنيل شهادة الماستر، دفعة 2010/ 2011 ، والتي تهدف إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف على أساليب التحليل المالي كأداة للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية ،بناء نموذج إحصائي للتمييز بين المؤسسات السليمة والمتعثرة.

ــومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان البنك لا يطبق النماذج الاحصائية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية،وعمر المؤسسة ونسبة دوران المخزون عاملان ساسيين للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية.

- دراسة حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 ، مذكرة الماستر ، دفعة 2012/2011 ــ
كانت الدراسة تهتم بكيفية تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، هدفت الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك العاملة في ولاية ورقلة وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية ، وتقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل.
ــمن بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي انه عند تحليلها للعوامل الخاصة بالعميل نظام 5c3 وجدت بان الضمانات تم اتخاذها بالدرجة الاولى عند اتخاذ القرار الائتماني وان البنوك التجارية لا تثق بالعميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع اول.

- دراسة شعبان فرج ، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر ،دروس موجهة لطلبة الماستر ، تخصصات النقود والمالية ، واقتصاديات البنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر، دفعة 2014/2013هدفت الدراسة الى التعرف على المتغيرات الهامة التي تحدث على الساحة الاقتصادية حاليا،خاصة ما تعلق بالمخاطر المصرفية وإدارتها وما أنجز عنها العديد من الأزمات المالية التي شهدها العالم ولا زال يشهدها

وتحتضي هذه الدراسة بأهمية بالغة سواء على مستوى الحكومات أو المصارف،فإدارة المخاطر اليوم تعد احد أهم أولويات المؤسسات المالية في المرحلة المقبلة.

_ دراسة ميرفت علي اتبو كمال،الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2،دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة الاعمال 2007 بحيث هدفت الدراسة الى تقييم واقع استراتيجيات وانظمة ادارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين،ووضع اطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم ادارة المخاطر الائتمان وفقا للمعايير والارشادات الرقابية المصرفية الدولية .

ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي كفاءة ادارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة

_ دراسة حياة نجار،ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ،دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، بحيث هدفت الدراسة الى التركيز على اهمية معايير لجنة بازل في التاكيد على ان أي نظام لمراقبة المخاطر يجب ان يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك واداربها، وتقييم الوضع الحالي لادارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام عن الوضع المستقتلي لطرق ادارة المخاطر.

ومن بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ادارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والاشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية او خارجية مع استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية،المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية،عدم فعالية الانظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية،بالرغم انها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل 2.

ثامنا-هيكل البحث:

تضم هذه الدراسة مقدمة عامة وثلاث فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي ،وخاتمة عامة حيث استخدمنا في **الفصل الأول** الذي جاء بعنوان: **عموميات المخاطر الائتمانية** ، وهذا من خلال التعرف على ماهية المخاطر الائتمانية وكيفية تقييم هاته المخاطر وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية واهم التقنيات لتحليل هاته المخاطر **أما الفصل الثاني** والمعنون ب:اساسيات إدارة المخاطر ، وتضمن هذا الفصل ماهية إدارة المخاطر وأهميتها وفق اللجنة المصرفية للرقابة واليات إدارتها ـــ **وأما الفصل الثالث** والمعنون ب:دراسة آليات إدارة المخاطر الائتمانية وكيفية إعطاء القروض بحيث تمت الدراسة في بنك البدر ـــ ـــ

تاسعا-صعوبات البحث :

من بين الصعوبات التي واجهناها خلال خذه الدراسة هي :

- صعوبة الحصول على المعلومات من البنك محل الدراسة ـــ

الفصل الأول
عموميات المخاطر الائتمانية

مقدمة الفصل

تتعرض البنوك عادة إلى مخاطر مصرفية والتي هي عبارة عن احتمال حدوث الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية ، نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير وفي المجال المصرفي بحيث تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين ، وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك ومن المخاطر التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية التي سنتطرق لها بالتفصيل في هذا الفصل فقسمنا بحثنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تحدثنا عن ماهية المخاطر الائتمانية و الفصل الثاني كيفية تقييم تلك المخاطر وفق مقررات بازل أما في المبحث الثالث فخصصناه لتقنيات تحليل المخاطر الائتمانية وهي كالآتي ــ

المبحث الأول:ماهية المخاطر الائتمانية

المطلب الأول:مفهوم المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية وتسمى أيضا بمخاطر عدم الوفاء ، والتي تتمثل في الخسارة الناتجة عن توقف احد طرفي العقد عن الوفاء بالتزاماته الناتجة عن تعامله بأحد عقود المشتقات المالية ــ وهذه المخاطر كانت ومازالت من أهم الأسباب الرئيسية لفشل العديد من المؤسسات المالية والمصرفية ، فالمتعاملون يمكن أن يخسروا مبالغ كبيرة جدا عندما يفشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته ــ [1] وتنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض و الائتمان إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحددــ [2] أو انه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فان للمخاطر الائتمانية تعار يف عديدة ذات مفهوم واحد نذكر منها :

1-هي الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده، كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي :

- إن المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+ الفوائد) أو في توقيتات السداد.[3]

2 - هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء احد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها .[4] أو هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد المبلغ الأصلي المقترض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.[5]

3-هي احتمال حدوث خسارة نتيجة لعجز الطرف الآخر عن تنفيذ شروط وبنود العقد ــ[6]

---

[1]- سرا رمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التو ريق في أزمة 2008 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري، الجزائر، تخصص مالية ،2012/2011 ،ص:71 .

[2] حفيان جهاد ، حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية – دراسة استبيا نية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ور قلة سنة 2012، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر، تخصص مالية المؤسسة ، 2011 /2012 ، ص 8 -

[3] حفيان جهاد ، حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 -

[4] بلعزوز بن علي ، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ــ مجلة الباحث – عدد 07/ 2009 – 2010 ، جامعة الشلف ، ص 334 –

[5]سعاد بن طرية ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية ،دراسة حالة مديرية البنك الوطني الجزائري بور قلة ووكالاتها (ورقلة – تقرت)2007 – 2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقة ، الجزائر، تخصص بنوك ومالية، 2011/2010،ص:15.

[6] محمد عبد الخالق ،الإدارة المالية والمصرفية ، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010 م ، ص 143 ــ

ويمكن القول أن المخاطر الائتمانية هي التي تنشا بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية كبيرة ــ[1]

المطلب الثاني أسباب المخاطر الائتمانية

من خلال ما سبق يتضح انه مهما كان المستفيد من القرض سواءا كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة ، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة ، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:

أ - **المخاطر العامة** : وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد ، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات ، والزلازل ــ ــ ــ ــ ــ الخ ــ

ب - **المخاطر المهنية** : وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين ، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج ،والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد ــ

ج- **المخاطر المرتبطة بالمقترض** :وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب التحكم فيه ، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد ، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

1-**الخطر المالي** :يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها ، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها ، وهذا بدراسة الميزانيات ، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج ــ ــ ــ ــ الخ ــ

وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك ــ

2-**مخاطر الإدارة** : وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة ، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح ــ

3-**الخطر القانوني** : وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه ، ومدى علاقتها بالمساهمين ــ

4-**خطر البلد** : لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي ، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة ــ

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته ، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج ــ[2]

---

[1] على عبد الله شاهين ، بهية مصباح صباح ، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، مجلة جامعة الأقصى ، العدد الأول 2011 ، ص 13.

[2] حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، 2011 /2012 ، ص10

ويجب أن نفرق بين خطر البلد والتعاريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي ، نظرا لوجود نوع من التداخل فيما بينهما :

*خطر البلد وخطر القرض:لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض ، ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه ، أما في الحالة الثانية فان عدم الملاءة مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي ، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية ، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسوا بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية ، أو تنظيمات حكومية ، أو حتى دولة ، وبالتالي ففي هذه الحالة فان تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج ــ

* خطر البلد والخطر السياسي : يعتبر الخطر السياسي من احد عوامل خطر البلد، لان عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن وهي :

-إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود ــ

-تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية ــ

- تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال ــ

- التأميم بالتعويض أو بدونه ــ

- رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة ــ

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها تجاه الخارج ــ

*خطر البلد والخطر الاقتصادي : وهو العامل الثاني لخطر البلد ،وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية والخاصة ، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها ، ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل إلى الخارج ، إذن هذا الخطر هو مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي ــ

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة (أي الخطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض) متواصلة فيما بينها ، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية ، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض وتتسبب الأزمات الاقتصادية في الكثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية ــ[1]

[1]-حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص10 ، 11 ،13 ،

المطلب الثالث

تنطوي سياسة الإقراض على تحديد نوعية القروض المقبولة والتي تتفق وسياسة البنك ولإقرار الائتمان لابد من توافر معلومات أساسية نذكر منها :

-القوائم المالية للشركة طالبة القرض ـــ

-معلومات مالية إضافية ـــ

-نوعية الضمانات ـــ

-تقرير القرض من حيث حجمه ومدته ـــ[1]

وتقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض والفوائد إلى المصارف في المواعيد المحددة المتفق عليها ، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد وهناك 5 عناصر لمنح الائتمان تسمى ب 5Cs وهي :

1-شخصية العميل :

وهي تشير إلى استقامة الزبون ومدى الثقة به ، كما ينبغي على المحلل المالي أن يقوم بتقييم سلامة المركز المالي للزبون ورغبته في التسديد ـــ أما إذا كانت هناك شكوك خطيرة تجاه القرض فينبغي عندها رفض تقديم طلب القرض وبالأساس يتطلب معرفة توافر العناصر الأخلاقية في قرار الإقراض ـــ[2]حتى أثناء الأزمات وفي وقت الكساد، وهذه الرغبة تعتمد على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة ، ويجب على مسؤول الائتمان دراسة سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته ، ويبدو التركيز على دراسة هذا العنصر أكثر أهمية في ظروف الكساد وفي حالة المؤسسات والشركات صغيرة الحجم لان العامل الشخصي هنا له تأثير اكبر على مجريات الأمور ـــ

2-المقدرة:

تعني المقدرة على الدفع سداد أقساط القرض وفوائده في الموعد المحدد والتي تستوجب تحليل عدة عوامل (أهلية العميل وقدرته على الاقتراض ، القدرة على السداد ، المقدرة على توليد الدخل)ـــ [3] ويقصد بها مدى قدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة بكفاءة وفاعلية ، وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشرا رئيسيا على مدى توفر هذا العنصر لديه ،أما في حالة الشركات فينبغي التأكد من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم الذين قاموا فعلا بالتوقيع وكامل عددهم وبالتالي يجب

[1] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، إدارة البنوك وتطبيقاتها ، دار المعرفة الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2000 م ، ص 161 -

[2] طارق راشد الشمري ، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، الطبعة الأولى 2009 م ، ص 67

[3] محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر ، 2005 م ، ص 418 419 -

على مسؤول الائتمان أن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج توقيع المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص[1] .

رأس المال:

ولا يقتصر هذا الاعتبار على رأس المال المدرج في مستندات تأسيس النشاط مثل عقد الشركة أو السجل التجاري للمدين ولكنه يمتد ليصل عناصر رأس المال المستثمر داخل نشاط طالب الائتمان مع أهمية دراسة ومراجعة الهيكل التمويلي وهيكل رأس المال للمدين لمعرفة حدود شجرته بملكيته ومدى اعتماده في نشاطه على مصادر خارجية متنوعة ، وتكلفة الحصول على هذه المصادر وتأثير ذلك على كفاءة سياسات الإنتاج والتسويق والبيع والتحصيل داخل المنشأة وانعكاساته على مركز السيولة بها وربحيتها وقيمتها السوقية ككل، ذلك حتى يتسنى دراسة ما يراه متخذ القرار الائتماني من إجراءات لتصويب الأوضاع المالية داخل منشاة المدين (المقترض) والوقوف على أدائها المالي وكفاءة إدارته وتخطيطه قبل وبعد التسهيلات (القرض)المطلوبة ولا بد هنا أن يكون هناك تناسب بين موارد المدين (المقترض) الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية لان ذلك يرتبط إلى حد بعيد بالقدرة الاقتراضية borrowing capa city للمنشاة أو المدين(المقترض) .فينصرف جوهر هذا الجانب ينصرف إلى أهمية التأكد من توافر

رأس المال المناسب لدى المدين بوصفه أحد أهم خطوط الدفاع والأمان لكل من يتعامل مع المدين من دائنين ومقترضين ومساهمين وأجهزة حكومية.[2]

[1] أسامة عزمي سلام ، شقيلي نوري موسى ، إدارة الخطر والتامين ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 61 -

[2] عبد الحميد محمد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، دار منشأة المعارف للنشر والتوزيع بالإسكندرية ، مصر ، 2002 م ، ص ص 566 567

الشكل1 يمثل: معايير منح الائتمان

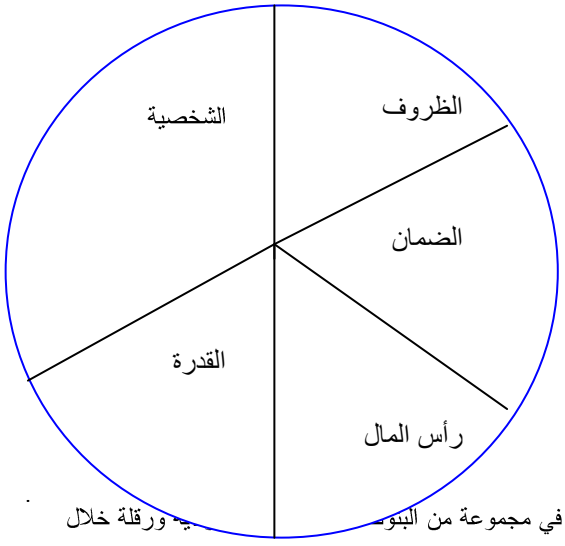

المصدر :حفيان جهاد ،إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيا نية في مجموعة من البنوك [illegible] ورقلة خلال 2012 ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012/2011 ،ص 14 .

الضمانات:

نريد أن نؤكد هنا على حقيقة هامة وهي عدم جواز منح القروض ابتداء لمجرد توافر ضمانات يرى البنك المقترض أنها كافية،أي انه ينطلق من توافر الضمانات كأساس لمنح الائتمان وهو أمر خطير قاد الكثير من حالات التعثر،كما تؤكد على أن الضمان قد يفرض نفسه في حالات يعينها مثل التسهيلات قصيرة الأجل في عمليات التنازلات في مجال المقاولات وأوامر التوريد المختلفة خاصة إذا ما صاحبها تمويل يدفع مقدما للمقترض للبدء في تنفيذ ما اسند إليه ،كما أن الضمان بصفة عامة قد تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها نتائج دراسة طلب القرض ويرى متخذ القرار الائتماني انه يمكن اتخاذ قرار يمنح الائتمان ويطلب دعم بعض الجوانب الايجابية بتقديم ضمان إضافي عيني أو شخصي، وان الضمان المطلوب يغلق بعض التغيرات القائمة أو المتوقعة ا وان الضمان يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح التسهيلات ومن ثم يطلب المقترض تقديم ضمانات بعينها. وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم ضمانات معينة فلا بد أن تكون قابلة للبيع أو التصفية ولا يمثل الاحتفاظ بها تكلفة أو عبئ مرتفع،كما يسهل صيانتها ومراجعتها ومتابعتها والتامين عليها والسيطرة عليها وان يتوافر تحت يد البنك كافة المستندات الإدارية والقانونية التي تؤكد حقه على هذه الضمانات دون منازع إذا ما دعت أية ظروف مستقبلا إلى تسييل هذا الضمان.

طبيعة الظروف العامة والخاصة التي تحيط بالمقترض :

الظروف العامة قد تؤثر على نشاط المقترض بصورة سلبية مما قد يهدد قدرته على الوفاء بالتزامه بسداد أموال البنك تتصل هذه الظروف العامة بالمناخ الاقتصادي العام في المجتمع وما يمر به من حالة رواج أو كساد كذلك الإطار التشريعي الحاكم ومدى استقراره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية

والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراد أو تصدير.ونستطيع أن نقرر هنا هذه الظروف العامة تقف شامخة خلف العديد من القروض والمشروعات المتعثرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر،وقد أثرت بشكل حاد في إهدار استثمارات مالية ضخمة ولعله مما يزيد صعوبة هذا الجانب انه يصعب التنبؤ به والى مدى بعيد عن إعداد الدراسات الائتمانية أو دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية المختلفة ،وتؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات ووحدات النشاط الاقتصادي.

أما الظروف الخاصة وهي ترتبط بظروف كل مشروع على حدة ومن ثم تختلف من مشروع لآخر وهي تأتي انعكاسا لكفاءة إدارة المشروع والقائمين عليه في اتخاذ كافة القرارات الإنتاجية والتسويقية والفنية والإدارية والحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها ومدى تطور هذه الحصة ونموها ودورة حياة المنشاة أو نشاط المقترض،كذلك دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها المقترض لان ذلك يرتبط في تقديرنا بالقدرة الإجمالية للمقترض على توظيف القرض بشكل سليم وتحقيق عوائد تمكنه من سداد القرض وأعبائه للبنك في ميعاد السداد المتفق عليه.وحينما نتحدث عن أهمية دراسة دورة حياة المنشاة أو النشاط الخاص بالمقترض ، كذلك دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها إنما نريد التأكيد على أهمية ربط مناهج التسويق المصرفي بالقرار الائتماني والتحليل الائتماني الشامل والمتكامل لطالب القرض، فكل منشاة أو منتج أو خدمة يمر بدورة تشبه دورة حياة الإنسان،ويعكس الشكل التالي هذه المراحل.

الشكل2 يمثل :دورة حياة المقترض ــ

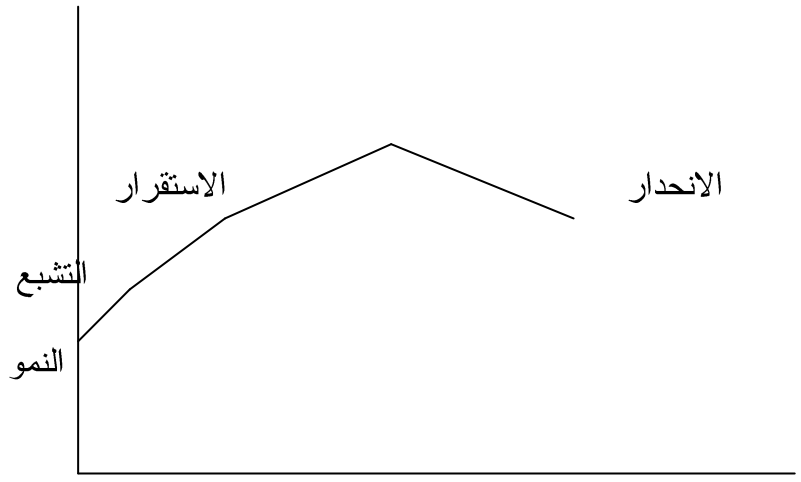

المصدر : احمد غنيم ، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ، الطبعة 2002 ، ص 57 ــ

ولكل مرحلة من هذه المراحل طبيعة خاصة وثيقة الصلة بالقرار الائتماني، ولا بد ا نياتي هذا القرار استجابة لها وإدراك واعي بمتغيراتها.فعلى سبيل المثال لا يمكن قبول تقديم تمويل لمشروع يعيش

مرحلة التراجع والانحدار أو مشروع يقدم منتج تراجع الطلب عليه بشكل حاد نتيجة مبتكرات تكنولوجية حديثة أو أكثر تطورا،مثل مصنع ينتج أجهزة التلفزيون الملونة ــ[1]

رغم أهمية العوامل السابقة إلا أن البنوك تعتبر أن الضمان اقل هذه العوامل أهمية لأنها تتوقع أن يتم سداد القرض من الأرباح وليس عن طريق بيع الأصل الضامن ، ولكن الضمان ما هو إلا وسيلة لتعويض نقص أو عدم كفاية الأرباح ــ[2]

المبحث الثاني:تقييم المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل 1

إن التحديات التي تواجه عالم المال والبنوك في عالمنا المعاصر تتعدى الحدود الجغرافية للدول ، حيث تأتي الضوابط الرقابية ومعايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر وكذلك البنوك المركزية في مختلف دول العالم ،بل أنها تحتل أولى الأولويات في الاهتمامات الرقابية ، فجاء اتفاق بازل 1 رغبة من الدول الصناعية الكبرى في توفير مزيدا من المساواة في المعاملة لبنوكها المتواجدة في مختلف دول العالم ، وكان الغرض الأساسي من هذا التنظيم هو ضبط المنافسة بين بنوك الدول الصناعية المتقدمة وقد اعتمدت هذه المعايير لكفاية رأس المال على معيار واحد للمخاطر بتحديد أوزان لهذه المخاطر وبالتالي لمعدل رأس المال ولتوضيح ذلك سنتطرق له بالتفصيل ــ [3]

المطلب الأول:تعريف لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية سنة1974م بسبب ارتفاع مديونية الدول النامية وعجزها عن السداد ، وهي لجنة استشارية فنية أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية ــ ونشطت لجنة بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة ، ويتمثل غرضها الأساسي في تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك ــ[4] وذلك في ثلاثة جوانب وهي :

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية ــ

[1] احمد غنيم ، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ، مرجع سابق ذكره ، ص 57 ــ

[2] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية السياسة المصرفية ، الدار الجامعية بالإسكندرية ، مصر ، 2004/2003 ، ص 166 ــ

[3] صلاح حسن ، البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، 2011 م ، ص 120 ــ

[4] لجنة بازل مكونة من الدول التالية وهي : بلجيكا ، كندا فرنسا ايطاليا ألمانيا اليابان هولندا السويد سويسرا، لوكسمبورغ ، الولايات المتحدة الأمريكية ــ

- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، ومن أجل ذلك كانت اتفاقية بازل الأولى ــ[1]

ومن أهم أهداف لجنة بازل :

1-تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث ــ

2-إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف بحيث تعمد بعض البنوك الى تقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية ــ

3-استحداث أدوات مالية جديدة خاصة بالأنشطة خارج الميزانية التي مكنت البنوك من تحقيق هوامش ربح عالية ــ[2]

4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة ــ

5-العمل على إيجاد آليات مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك ــ[3]

اتفاقية بازل الأولى :

أصدرت لجنة بازل في نهاية عام 1974 نداء إلى البنوك المركزية الدولية تدعوها فيه للعمل على التقارب الدولي في تقييم رأسمال البنوك بمعايير موحدة، وأصدرت خلال عام 1988أول معايير للرقابة المصرفية، وأهمها معيار نسبة كفاية أو ملاءة رأس المال التي حدد تها بحد أدنى قدره 8 لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك ، وطلبت هذه الأخيرة الالتزام بها وقد أطلقت على هذه المعايير بازل 1 ــ[4] فالعلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال هي كما يلي :

$\geq 8\ \%$

[1] حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، مرجع سابق ذكره ، 2012/2011 ، ص 48 ــ

[2] عبد الحميد الشواربي ، ومحمد الشواربي ،إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية منظومة إصلاح مصرفي بين النظرية والتطبيق من خلال رؤية فلسفية ومنهجية وتنويرية ، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ، 2010 ،ص 171 ــ

[3] شعبان فرج ، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر ، دروس موجهة لطلبة الماستير ، تخصصات النقود والمالية ،واقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر، 2014/2013 ، ص 104 ــ

[4] جعفري حياة ، قاسم مليكة ، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري الوكالة – 37 بالبويرة – ،مذكرة ضمن نيل متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر ، دفعة 2015/2014 م ، ص 57ــ

فيجب قياس المخاطر باستخدام منهج واحد ــ[1] *[2] ــ

كما ركزت لجنة بازل الأولى على خمس جوانب أساسية وهي: التركيز على المخاطر الائتمانية ــ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها ــ تقسيم دول لعالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية ــ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول ــ وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي[3].

ومن النسب التي توصلت إليها اللجنة نسب الملاءة ونسب السيولة ــ

1-نسب كوك (الملاءة):

التي يجب أن تمثل ،8%لكن لخصوصية البنوك في الجزائر فيما يخص التزاماتها تجاه القطاع العمومي، وضعت مراحل للوصول لهذه النسبة طبقا للأمر 94/74الصادر في 94/11/29المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية ــ[4]

ويتم حساب نسبة كوك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{صافياللاموطاق الخاصة}}{\text{المخاطر}} \geq 8\% \quad \text{ــ}[5]$$

-نسبة السيولة :

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل وتهدفهذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة ومن جهة أخرى تهدف إلى :

-قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها ــ

كما قسمت لجنة بازل رأس المال إلى شريحتين:

-رأس المال الأساسي :وهو ما يسمى بصافي حقوق المساهمين ويتكون وفق سلطة النقد من رأس المال المدفوع، إضافة إلى الاحتياطات القانونية والمعلنة ــ

---

[1] بركات سارة ، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى الجزائر ، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جوان 2015 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ،ص 100 ــ

[2] كما ركزت لجنة بازل الأولى على خمس جوانب أساسية وهي: التركيز على المخاطر الائتمانية ــ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها ــ تقسيم دول لعالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية ــ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول ــ وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي.

[3] سعاد بن طرية ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية ،دراسة حالة مديرية البنك الوطني الجزائري بور قلة ووكالاتها (ورقلة – تقرت)2007-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقة ، الجزائر، تخصص بنوك ومالية، 2011/2010، ص 34 -

[4] منصور منال ، مداخلة إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية ، القطرية والإقليمية ، ملتقى علمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص 11 ــ

[5] خضراوي نعيمة ، إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية – رسالة الماجستير غير منشورة ، فرع نقود وتمويل ،جامعة بسكرة ، الجزائر ،2009/2008 ، ص 111 ــ

-رأس المال المساند أو التكميلي :والذي ابرز أهم نقاط القوة والضعف لكفاية رأس المال لبازل 1 وهي :

أ- نقاط القوة :

-الإسهام في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي. منذ بدء تطبيق بازل اعام 1988 وتعديلاته اللاحقة، ارتفعت نسب كفاية رأس المال في معظم المصارف مما زاد من الاستقرار والثقة في النظام المصرفي ـــ

-إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة حيث أدى الانتشار الواسع لتطبيق الاتفاق ـــ حول العالم إلى انحسار الفروق في السياسات الرقابية

-المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف

ب-نقاط الضعف :

-لم تعد نسبة رأس المال المحتسبة وفق قواعد بازل امقياسا جيدا للوضع المالي للمصارف في جميع الحالات، وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير. لقد أثبتت التجارب، أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف ونسبة ملاءتها، التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها على استيعاب الصدمات.

-المنهجية المستخدمة لترجيح الأصول، تنتج في أفضل الأحوال مقياسا بسيطا وذا علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان. فهذه المنهجية لا تراعي الفروقات بين عملاء المصرف الذين يصنفون ضمن نفس الفئة. .

-لا تأخذ لجنة بازل بعين الاعتبار أثر التنويع في محفظة القروض،فالمخاطر لا تقترن بالأصول فقط وإنما أيضا بكيفية توزيعها باعتبار أن التنويع يؤثر على حجم المخاطر الكلية ـــ

-في بعض أنواع التعاملات، لا تحفز الاتفاقية المصارف على استخدام أساليب السيطرة على تخفيض المخاطر حيث أن بازل الا تسمح إلا بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومات المركزية ـــ[1]

المطلب الثاني:الوقاية من المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل 1

بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر والتنبؤ قبل حدوثها عند منحه القروض فهو يأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ويخفف من حدتها ، لان احتمال تعرضه لها يبقى دائما واردا فالجزائر قامت بتطبيق في 1جانفي 1992 النظم الاحترازية للوقاية من المخاطر الائتمانية ، وهذا تطبيقا للأمر رقم 11-09 الصادر بتاريخ 1991/08/14 ، والمتعلق بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمنظمات المالية ، وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي :

ا-توزيع وتغطية المخاطر :

ب-نسبة الملاءة المالية

[1] ميرفت علي أبو كمال ، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2 " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال ، 2007 م ، ص ص 38 40 -

ج-متابعة الالتزامات

المطلب الثالث:معالجة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل 1

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث (عدم التسديد / وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون ، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته ــ وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل ــ فان تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر ــ

ا-تحصيل القروض:

تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في :

1 - رد الفعل

2 - الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع

3 - التصاعد

4 - تسيير الحسابات

ب - معالجة القرض ــ[1]

المبحث الثالث:آليات تحليل المخاطر الائتمانية

المطلب الأول: العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني:

لاتخاذ القرار الائتماني يجب المرور بعدة عوامل عديدة ومتعددة منها ما يرتبط بالعميل بهدف قياس مدى المخاطر الائتمانية التي تكتنف عملية منح التسهيلات والقروض وتحديد سبل التغلب عليها وتهميشها إذا كانت تلك المخاطر المحسوبة معتدلة ويمكن للبنك أن يتحملها بشرط تناسبها مع مقدار العائد المتوقع من تلك التسهيلات الممنوحة ومنها ما يرتبط بالبنك ذاته تأثرا بحجم سيولته واستعداده على تحمل المخاطر المدروسة وإمكانيته المادية والبشرية أما ما يرتبط بالتسهيلات والقروض نفسها توافقا مع السياسة الائتمانية للبنك.[2]

فمن العوامل الخاصة بالعميل ذاته هي شخصيته character فكلما كان العميل أمينا ونزيها وملتزما بكافة تعهداته حريصا على الوفاء بمنحه الائتمان حيث أن أداء العميل لالتزاماته هو محصلة عنصري القدرة على السداد والرغبة في السداد والتأكد من ذلك يمثل احد العوامل الهامة المرجحة في قرار منح الائتمان ، ثم تأتي قدرة العميل capacity على تحقيق أهداف تحقيق أهداف نشاطه وممارسته له بنجاح ، ثم يأتي عنصر رأسمال العميل capital باعتباره مصدر التمويل الذاتي له ويشمل رأس المال الاسمي مضافا إليه الاحتياطات والأرباح غير الموزعة بهدف التأكد من مدى كفاية المصادر الذاتية لسداد

[1] سعاد بن طرية ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية ،دراسة حالة مديرية البنك الوطني الجزائري بور قلة ووكالاتها (ورقلة – تقرت)2007–2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقة ، الجزائر، تخصص بنوك ومالية، 2011/2010، ص 36 -

[2] عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي ،إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، رمضان وأولاده للطباعة والتجليد ، منشاة دار المعارف بالإسكندرية ، 2002 ، ص 91 بتصرف ــ

التزامات العميل قبل الغير في حالة الإعسار ، وتعد الضمانات المادية collateral التي يقدمها العميل حاليا أو يتعهد بتقديمها في المستقبل من أهم العناصر المؤثرة في القرار الائتماني وفق المدرسة المصرفية التقليدية وتتمثل في الأراضي والعقارات والبضائع والمعدات والآلات والكمبيالات وغيرها ، وأخيرا أهمية دراسة الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالعميل condition وقوفا على مدى تأثر العميل بالدورة الاقتصادية ومتغيرات البيئة السياسية والاجتماعية والقانونية التي يعمل العميل في إطارها .

أما العوامل الخاصة بالبنك ذاته فتشمل درجة السيولة liquidity التي يتمتع بها البنك متمثلة في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجته حاليا أو مقدار التوظيف الحالي وشكل هذا التوظيف في أصول البنك ومدى قابليتها للتسييل بسرعة ــ [1] كما تؤثر الإستراتيجية strate gy التي يتبعها البنك في اتخاذ قراره الائتماني لتحديد درجة استعداده لمنح الائتمان من عدمه والتي قد تكون هجومية باستعداد البنك لتقبل درجة اكبر من المخاطر لتحقيق حجم عمليات مناسب وقد تكون انقيادية عندما لا يتقبل مخاطر غير معتادة والاكتفاء بالأخذ بالأدوات التقليدية عند منح الائتمان وقد تكون رشيدة بعدم منح الائتمان ، كما يحدد الهدف العام للبنك target مدى استعداد البنك لمنح ائتمان اكبر من عدمه ، وأخيرا إمكانيات البنك المادية والبشريةposition خاصة الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على شؤون الإقراض والائتمان فكلما تعاظمت إمكانيات البنك كلما تعاظمت درجة استعداده على منح الائتمان من عدمه .

أما العوامل الخاصة بالتسهيلات نفسها فتكمن في الغرض من التسهيلات pur pose حيث يجب معرفة الغرض منها بشكل تفصيلي ودقيق للحكم على مدى توافق عملية المنح للسياسة الائتمانية للبنك ، ومع قدرات وخبرات العميل ومبلغ التسهيلات المطلوبة ثم تأتي مدة التسهيلات واستحقاقها maturity حيث تزداد مدة المنح مع الوقوف على مدى تناسبها مع إمكانيات وقدرات العميل وإيرادات النشاط وتوقيتات تدفقها ، ثم مصدر السداد source للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة على النشاط وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات ، ثم طريقة السداد method من حيث السداد على دفعة واحدة أو بأقساط دورية أو حق السحب والإيداع خلال فترة التسهيلات ومن ثم يتعين على الباحث الائتماني دراسة كيفية السداد للتسهيلات ،ثم نوع التسهيلات المطلوبةQuantity فكلما زادت قيمة التسهيلات عن حد معين كلما زادت مخاطر عدم السداد وكلما استوجب هذا حرصا اكبر في الدراسة والبحث الائتماني ، خاصة وان نتائج عدم السداد للقرض الضخم قد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك ومن ثم على عدم استمراره في تأدية رسالته.[2]

[1] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية بيروت ، 1991 ، ص 93 - ص 25 -

[2] عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميدالشواربي ،إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، مرجع سبق ذكره ، ص:92

المطلب الثاني :تقدير المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مدا خيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا .وذلك باستعماله لطرق متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي (طريقة النسب المالية و طريقة التنقيط) وهي كالتالي :

أ -*طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدر تهاعلى توليد تدفقات نقدية تكفـــي لتسيير عمليا تها وأداء التزامـــاتها،وبالتالي يتم استنتـــاج نقاط قو تها وضعفها، والتي تســـاعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا ،وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنـــوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحـــاسبية للمنظمة إلى الميـــزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المـــالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل: الأول: تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة أما الثاني :تحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض،ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي ،وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1-النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

*نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة .

*نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي :دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.

*نسبة السيولة العامة.

2-النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويـــل الاستثمـــارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أموالـــه لمدة طويلة، وبالتـــالي فهو يتعرض إلى مخـــاطر أخرى تختلف عمـــا هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتمـــاشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

أ-التمويل الذاتي.

بالتمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل نسبة المديونية.

جالتقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية :

-طريقة صافي القيمة الحالية VAN

-طريقة معدل العائد الداخليTRI

-طريقة فترة الاسترداد PR

-طريقة مؤشر الربحية IP[1].

[1] حفيان جهاد ،إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية بولاية ورقلة 2012 ،مرجع سبق ذكره ،ص:43 ــ

ب -* طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض أي تحديد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها

وتهتم منظمات القرض كثير ا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

1-حالة القروض الموجهة للأفراد:

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عـــامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخـــاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجـــانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديـــد في الفئة التي ينتمي إليها،بحيث يتم تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة وكذا استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد [1].

2-حالة القروض الموجهة للمنظمات:

ويتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين،إذ تحتوي الأولى على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، أما الثانية فتحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

1-تاريخ تأسيس المنظمة.

2-أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.

3-مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.

4-رقم أعمالها المحقق.

5-نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.

6-رأسمالها العامل ـــ

7-طبيعة نشاطهاـــ[2]

المطلب الثالث:وسائل مواجهة المخاطر وإجراءات الحد منها المخاطر

الفرع الأول:وسائل مواجهة المخاطر الائتمانية

1-تقديم ضمانات عينية

2-تقديم كفيل ملئ ماليا وذو سمعة جيدة

3-وضع شروط(قيود)على قدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات التي يرى البنك أنها قد تؤثر على قدرة العميل على رد الائتمان الذي تم منحه

4-شرط السداد المعجل للتسهيلات في حالة ارتباك أداء المقترض مستقبلا

[1] جعفري حياة ، قاسم مليكة ، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري الوكالة - 37 بالبويرة - ،مذكرة ضمن نيل متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر ، دفعة 2015/2014 م ، ص 49 -

[2] حفيان جهاد ،إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية بولاية ورقلة 2012 ،مرجع سبق ذكره ،ص:44

5-اشتراط السداد الجزئي (شهري، ربع أو نصف سنوي) لتخفيف مخاطر عدم السداد

6-شرط سداد الفوائد مقدما لتخفيض مخاطر عدم السداد

7-طلب مشاركة بنوك أخرى في تقديم الائتمان المطلوب

8-تقديم ضمانة هيئات متخصصة.[1]

الفرع الثاني:إجراءات الحد من المخاطر الائتمانية

لعل من مهام الصيرفي أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي من شانه أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض ، فحذر الصيرفي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة المصرفية تلزمه على مواجهة الأخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له ــ [2] و هي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن. و بالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن،و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها ،بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

و هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

- **الاختيارية:** أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.
- **وضع حد للمخاطرة:** و هذا حسب نوع و صنف القرض.
- **التنوع:** و هذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.[3]

وذلك باستعمال عدة وسائل وإجراءات نذكر منها:

1 - توزيع خطر القرض :إذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فأن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية آخري ،حتى يتجنب خط عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده وتؤدى بمركزه المالي كحل .

2 - التامين على القروض : لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التامين على القروض الممنوحة للمتعاملين ، حيث يلزم البنك متعامليه بالتامين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر ــ

3 - العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة في مجال النشاط المصرفي : وتطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة تجنبا لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد أموال المصرف ــ

4 - تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة : وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه ــ[4]

---

[1] احمد غنيم،صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ،2002 ، ص:76

[2] عبد الحق بوعثروس ، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات ، ص 55 ــ

[3] بوعشبة مبارك ،إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، ص 2 ــ

[4] عبد الحق بوعثروس ،الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 ــ

خلاصة الفصل

استخلصنا في الأخير من خلال هذا الفصل أن من أهم المخاطر التي تهدد البنوك التجارية في عالمنا اليوم هي المخاطر الائتمانية التي تمثل خسائر لا مفر منها ناتجة عن عدم السداد أو تأجيله ولمعالجة هذا الخطر يجب على البنوك استخدام إدارة المخاطر للتقليل منها أو تجنبها وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الثاني ــ

الفصل الثاني

أساسيات إدارة المخاطر الائتمانية

تمهيد الفصل:

لابد للبنوك أن تتعرض للمخاطر الائتمانية لأنه بدون المخاطر تقل الأرباح وعند تعرضها لتلك المخاطر لابد من تقليلها أو تجنبها ولتقليلها أو تجنبها يجب استخدام إدارة المخاطر وللإلمام بموضوع إدارة المخاطر الائتمانية من جميع جوانبه سنتعرف أولا على ماهية إدارة المخاطر الائتمانية لنسترسل إلى أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للرقابة المصرفية الفعالة من وجهة نظر لجنة بازل للرقابة المصرفية لنختمه بآليات إدارة الائتمانية ـــ

المبحث الأول:ماهية إدارة المخاطر الائتمانية

_ المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر،وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم ، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر،نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح،ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم،ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربع مراحل أساسية.

1. تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
2. القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
3. اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
4. مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر.[40]

فتعرف إدارة المخاطر المالية على أنها : "تحديد ، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر وبصفة أخرى ، فان إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها " ــ[41]

أما إذا كانت إدارة المخاطر المصرفية تشمل تعريف المخاطرة وتحليلها والتخطيط الدقيق بالإضافة إلى اتخاذ القرار المناسب مع ضرورة مراجعة النتائج ، فان إدارة المخاطر الائتمانية جزء لا يتجزأ منها فهي تتمثل في متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على السداد ، وإجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروف العميل لتحديد مدى ملاءمته المالية قبل الموافقة على منحه القرض ،واستخدام الأساليب التي تساعد على وضع تصنيفات للمقترضين وطلب الضمانات المناسبة واستخدام النماذج الخاصة بتحديد احتمالات فشل وتعثر العميل وتنظيم السياسة الائتمانية ووضع استراتيجيات ائتمانية بناءا على تصنيف أنواع القطاعات والأنشطة ومتابعة واستقراء المشاكل التي يتعرض لها العميل من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية ودورية لأوضاعه ، وكذا وضع سقوف ائتمانية للعملاء استنادا إلى أسس ومعايير منطقية وموضوعية واتخاذ قرارات منح القروض الكبيرة من الإدارة العليا ووضع رقابة مركزية عليها ــ[42]

[40] صلاح حسن،تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية،دار الكتاب الحديث، 2011، ص ص24، 25
[41] خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى 2009 ، ص 10 -
[42] حياة نجار،إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر،2014/2013،ص128

إذ أن إدارة المخاطر الائتمانية التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية مثل (الكوارث الطبيعية أو الحرائق،الحوادث،الموت و الدعاوى القضائية)ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية .إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص بإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أنتتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا بينما ذات الخسائر الأقل و احتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد ، غير أن عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية :

أ –التحضير

يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية و أجندة للتحليل.

ب–تحديد المخاطر : في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية ــ المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل ــ

ج–التقييم : بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر و احتمالية حدوثها ــ أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها صعوبة تقييم المخاطر تكمن .في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة ــ

د–وضع الخطة : وتتضمن قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر ن وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب ــ على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من اجل إدارة المخاطر ــ

ه–التنفيذ :ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر كما يجب استخدام التامين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تامين ــوكذلك يمكن تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية ــ

و–مراجعة وتقييم الخطة :تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على ارض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة و يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري ــ[43]

[43]حرفوش سهام، صحراوي إيمان، الملتقى العلمي الدولي 53 حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية ، 20-21أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية ،ص 06.

أما إدارة المخاطر :هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من ش أنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى ــ[44]

وبالتالي فان .

المطلب الثاني:أسس إدارة المخاطر الائتمانية ــ

قامت هيئة Financial services round table fsr التي تعني بقطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تضم في عضويتها 125مصرفا ومؤسسة مالية بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم(لجنة قواعد إدارة المخاطر)وكلفت هذه اللجنة بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية، ورعي في تشكيل هذه اللجنة أن يكون أعضاؤها ذوي الخبرة ــ

وفي ما يلي القواعد والعناصر الرئيسية السبعة لإدارة المخاطر كما وضعتها هذه اللجنة:

1. مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:يتم وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر ويتم اعتمادها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة ، بحيث تشمل هذه السياسات أمورا رئيسية هامة هي تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ورقابتها،وذلك بهدف التأكد من أن عملية قبول المخاطر تتماشى مع توقعات المساهمين هذا بالإضافة إلى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية وضرورة وجود ثقافة مؤسسية تجاه المخاطر بحيث تعتبر عاملا رئيسيا لنجاح إستراتيجية المصرف ــ
2. إطار عملية إدارة المخاطر:على المصرف أن يحدد الإطار الذي سيتم من خلاله إدارة المخاطر بما يضمن تحقيق الفعالية والشمولية لهذه العملية،وعلى الإدارة أن توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتفعيل هذه المهمة،وذلك بهدف التأكد من إن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا،وتسهيلا لعملية الاتصال بالوقت المناسب والتنسيق واتخاذ الإجراءات الصحيحة

إن الإطار العام لإدارة المخاطر يساعد على وضع نطاق لإدارة المخاطر والعمليات الإجرائية اللازمة لإدارة هذه المخاطر، ويجب أن يتسم الإطار العام للمخاطر بالمرونة وان يتضمن نظاما لمراجعة المخاطر بشكل منتظم ــ إن نظام المخاطر الفعال يجب أن يحدد مسؤوليات ومهام العاملين في مجال إدارة المخاطر وكذالك توفير الموارد اللازمة لهم لضمان ممارسة عملهم بشكل جيد وسليم ، وبالتالي يمكن للإدارة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من أثر هذه المخاطر،وهي تساعد كذلك الأنشطة الأخرى مثل قسم مراجعة القروض، والتدقيق الداخلي في تقدير مستوى ونوعية المخاطر وقياس مدى فاعلية الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر،وتشمل عملية تقدير المخاطر على ما يلي:

[44] حماد طارق عبد العال ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ،شركات ، بنوك) ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ،ص50 -

- تحديد مصادر المخاطر كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي.
- توثيق وتقييم المخاطر والضوابط القابلية التي من شانها الحد من المخاطر لكل نشاط ــ
- تأسيس نظام لتقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة والخدمات الجديدة أو الإجراءات التي من شانها إحداث تغيير في الأنشطة والمنتجات القائمة ووضع الضوابط التي من شانها تخفيف اثر هذه المخاطر ــ[45]

3. تكامل عملية إدارة المخاطر:حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة ، فانه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض ــ إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لان هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها المصرف ــ

4. مسؤولية خطوط الأعمال :كما هو معلوم فان أنشطة المصرف يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات وسواها ، لذا فالمسؤولون عن كل خط من خطوط الأعمال هم مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لعملهم ــ

5. تقييم وقياس المخاطر :إن جميع المخاطر يجب أن يتم تقييمها بصورة وصفية ومنتظمة، كما يجب أن تقيم بصورة كمية حيثما أمكن ذلك ، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة ــ[46]

6. استقلالية المراجعة :على الجهة التي تتولى إدارة المخاطر أن تتمتع بالاستقلالية ويجب أن تكون لديها الصلاحيات والخبرات الكافية واللازمة لتمكينها من عملية تقييم المخاطر وبالتالي الخروج بتوصيات من شأنها الوصول إلى معالجة جيدة للمشاكل التي يعاني منها المصرف في مجال المخاطر بكافة أنواعها ،والهدف من ذلك هو التأكد من أن الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالمخاطر في المصرف ليسوا هم الأشخاص الذين يراقبون ويقيمون المخاطر،إن المؤسسات قد تعمل على بناء وتنظيم عملية المراجعة الخاصة بالمخاطر بطرق مختلفة إلا أنه في كل الظروف يجب مراعاة الاستقلالية في عمل الجهة التي تقوم بالرقابة والتقييم للمخاطر،ويجب أن يكون لمثل هذه الجهة السلطات الكافية لممارسة أعمالها،هذا بالإضافة إلى ضرورة تمتعها بالخبرة والقدرة على رفع التقارير حول المشاهدات والمطالعات والتوصيات المتعلقة بأعمالها إلى الجهات المعنية.

7. التخطيط للطوارئ:على إدارة المخاطر أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة والهدف من الجانب هو أن يكون كفؤ وفعال وفي الوقت المناسب ،إن خطة الطوارئ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها ومن الأمثلة على ذلك :المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية،وفقدان ثقة العملاء بالمصرف والاستجابة لمتطلبات

[45] مهند حنا نقولا عيسى ، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010 م ، ص 118

[46] محمد عبد الحميد عبد الحي ، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ،كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، مصر ، دفعة 2014 م/1435 ه ، ص 17 -

الجهات الإشرافية والأزمات المالية العالمية ويجب أن تتم مراجعة خطة الطوارئ بشكل دوري ومنتظم ومن الجدير ذكره أنه يمكن تطبيق الأسس أعلاه على كافة المصارف مع ضرورة مراعاة ما يلي:

-حجم الأنشطة وانتشارها.

-طبيعة النشاط.

-مدى تعقد العمل والنشاط.

-الأدوات والوسائل المتوفرة التي يمكن تطبيقها في مجال إدارة المخاطر[47]

المطلب الثالث : مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية ــ

تتمثل أهم مبادئ المخاطر فيما يلي:

1_تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك والذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنوك وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء

2_على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول واخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها

3_أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى(لجنة إدارة الخاطر) تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات ، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري

4 _ ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط امان ملائمة لها ــ

5- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من اجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات ــ

6- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك وخاصة مخاطر الائتمان ،السوق والسيولة ويشترط ان تكون لديه الخبرة الكافية ــ [48]

7_ لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة إن وجدت أو سعر السوق السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية

[47] مهند حنا نقولا عيسى ، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 -

[48] هيفاء غانية ، ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3 ، مذكرو لاستكمال متطلبات الماستر تخصص بنوك ، جامعة حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، 2015/2014 م ، ص ص 21 22 -

9_ إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر

9_ يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجتها ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية

10_ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر ـــ[49]

[49] صلاح حسن ،تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 26.27

المبحث الثاني:إدارة المخاطر الائتمانية وفق معايير لجنة بازل 2

إن لجنة بازل (1) اهتمت بمخاطر الائتمان وأهملت المخاطر الأخرى خاصة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ، كما أن هذه الاتفاقية لا تشجع على مبدأ التنويع في المحفظة المالية ــ وبالتالي فان انخفاض رأس المال إلى الأصول أدى إلى ظهور لجنة باز ل (2) وقد صدرت هذه المعايير ومستنداتها النهائية في 2004/06/26 ليبدأ العمل بها مع بداية عام 2007 بعنوان (التقارب الدولي في قياس رأس المال ومعايير رأس المال) وكانت تهدف إلى إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر ، بحيث تضمنت في جوهرها استجابة للواقع وهي أكثر تعقيدا من بازل 1 التي تميزت بالبساطة وخاصة في طريقة حساب المخاطر وهي تضع لنفسها أهدافا اشد غموضا وتعقيدا وتتمثل هذه الأهداف في :

1-تحسين أساليب حساب وإدارة المخاطر

2-الربط بين كمية رأس المال وحجم مخاطر النشاط

3-التركيز على الحوار بين الجهات الرقابية والبنوك في حساب وإدارة المخاطر وفي الارتباط بين رأس المال والمخاطرة

4-زيادة شفافية بين البنوك التي تميل للمخاطرة وبين عملائها ونظرائها الذين يتحملون عبء التمويل ، فعمدت لجنة بازل إلى إعادة النظر في اتفاق 1988 حيث أصدرت في يونيو 1999 مقترحات جديدة تأخذ في الحسبان الاعتبارات المتقدمة في إطار جديد ، وهكذا فان اتفاق بازل 2 هو في الواقع حصيلة هذه المقترحات والتعليمات والآراء التي صدرت حولها وقد ضم الاتفاق ثلاثة محاور رئيسية وهي :[50]

المطلب الأول: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

فقد حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي ، أي حجم رأس المال الذي يجب على المصارف تأمينه لتغطية المخاطر التي تبلغ 8 % من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر ، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي ــ المخاطر الائتمانية وهي التي تمثل التغيرات تطرأ على رأس المال أو تلك الخسائر التي تنشا نتيجة تعثر العميل على السداد ، المخاطر التشغيلية وهي الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر التي تنشا عن عدم كفاءة الأفراد أو

[50] صلاح حسن ، البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، 2011 م ،ص 122 -

الإدارة العليا أو فشل العمليات التشغيلية الخارجية ومخاطر السوق وهي الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات لتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في الأوراق المالية والسلع ــ[51]

وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما هي ممثلة في الشكل التالي :

الشكل رقم (3) : معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل (2)

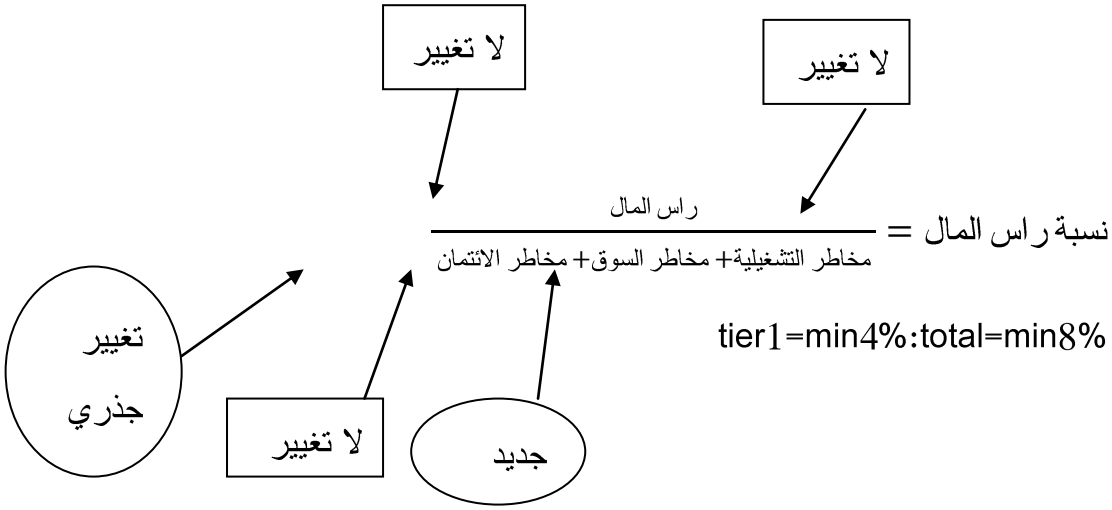

المصدر :شعبان فرج ، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر،دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصصات النقود والمالية ، واقتصاديات المالية والبنوك ،جامعة البويرة ،2014/2013 ، ص 104 ــ

المطلب الثاني :المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

تعد المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال من قبل الجهات الرقابية والإشرافية احد الدعائم الثلاث التي يقوم عليها اتفاق بازل الثاني ، ويهدف المحور الثاني فيما يتعلق بمسالة الإشراف والرقابة إلى مراجعة وفحص وضع رأس المال وكذلك إستراتيجية البنك والإجراءات الداخلية وذلك للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتناسبه مع حجم المخاطر التي يواجهها ، ومع الإستراتيجية التي ينتهجها البنك للتعامل مع تلك المخاطر ــ[52] والتي تتكون من أربعة أسس وهي :

1-ان تكون لدى البنك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأسمال بالنسبة لشكل المخاطر وإستراتيجية للمحافظة على مستوى رأس المال ــ

[51] سعاد بن طرية ، مذكرة لنيل متطلبات الماستر ، تخصص العلوم الاقتصادية مرجع سبق ذكره ، ص 41 -
[52] سعاد بن طرية ، مذكرة لنيل متطلبات الماستر ، تخصص العلوم الاقتصادية مرجع سبق ذكره ، ص 41 -

2-ينبغي على المراقبين أن يراجعوا و يقيموا التقديرات الداخلية للبنك لمدى كفاية رأسمال إلى جانب قدرته على الإشراف و ضمان التزاماته بمعدلات رأسمال القانونية ــ[53]

3-ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني ــ

4-ينبغي على المراقبين التدخل مبكرا لمنع هبوط رأس المال لأقل من المستوى الدنيا ــ[54]

المطلب الثالث:انضباط السوق

الركيزة أو الدعامة الثالثة والأخيرة من الركائز الثلاث التي يتكون منها إطار كفاية رأس المال الجديد تتعلق بتحقيق الانضباط السوقي بما يكفل ويحقق هدف الحفاظ على سلامة وقوة الأنظمة المصرفية ، وتهدف الركيزة الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح في نشر المعلومات ، وتجدر الإشارة هنا انه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق يجب ضرورة توافر نظام دقيق للمعلومات، ونظم محاسبية دقيقة ،حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر ــ

ووفقا للإطار الجديد المقترح سوف يتم تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيتدي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0% ، 20% ، 50% ، 100% ، 150%) ، ويعتمد تضمين فئة 150% الجديدة بصفة أساسية على تقييم الوكالة ، وسيتم التعامل مع مشروعات القطاع العام غير الحكومية بنفس الطريقة التي يتم التعامل مع البنوك ــ[55]

[53] منصور منال ،مداخلة بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية ، القطرية والإقليمية ،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص 10 ــ

[54] هيفاء غانية ، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3 ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 41 42 -

[55] بعلي حسني مبارك ، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علوم التسيير إدارة مالية ،جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2012/2011 - ص 107 -

الشكل رقم (4):يمثل الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل ــ

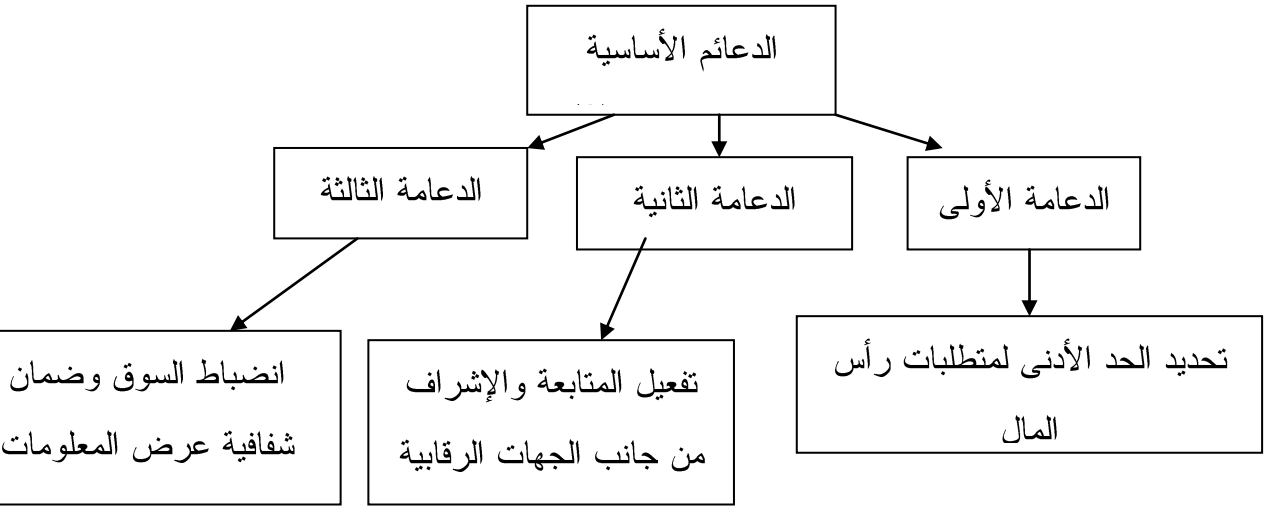

المصدر : من إعداد الطالبتين ــ

المبحث الثالث:تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية

المطلب الأول:وظائف إدارة المخاطر الائتمانية ــ

لإدارة المخاطر وظائف عديدة ومتنوعة يمكن إجمالها فيما يلي:

1-تزود البنوك بنظرة أفضل عن المستقبل، له إذ تنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة العائد الخاصة بذلك ــ

2-إن التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية و الميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، و بالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي والمستقبلي،فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء و هذا هو سبب ارتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير،فبدون تسعير المخاطرة لا يتوقع البنك التكاليف ذات الصلة في سعره، ولا ينفر ذلك العملاء ذوي المخاطر المنخفضة بل يجذب العملاء ذوي المخاطر المرتفعة ــ

3-تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما إن يتم اتخاذ القرارات ،لكنها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار ، فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعدها .

4-إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها،حيث أن أي خسارة غير متوقعة تم تقويمها على مستوى المحفظة يجب أن تغطى بواسطة رأس المال،مع العلم أن لهذه التغطية **تكلفة.**[56]

المطلب الثاني:أهمية إدارة المخاطر الائتمانية ــ

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك نذكر منها:

1* المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل

2* تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية

3* تقديم المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك ــ[57]

4* تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر ــ

[56]حسين بلعجوز ،إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ،بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية ، المركز الجامعي بجيجل ، الجزائر ، ص10 -

[57]بعلي حسني مبارك ، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 150 -

5* العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية ــ

6* إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بهدف منعها أو تكرار حدوثها

7*حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدراتها على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها ــ[58]

8* المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير

9* تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية

10* مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشان كفاية رأس المال بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي ــ[59]

المطلب الثالث:أهداف إدارة المخاطر الائتمانية ــ

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار البنك وسلامة وجوده فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في البنك فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى:

_ استقرار الأرباح أو المكاسب : حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى اقل مستوى ممكن بالإضافة إلى ذلك القضاء على القلق ، فيتم خفض التباين في الدخل ما يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح ــ[60]

كما تهدف إدارة المخاطرة للحفاظ على السلامة العامة من الأخطار للكيانات والكائنات الحية والممتلكات وأدوات التعايش مع ضرورات الحياة وذلك بتوفير البيئات الآمنة من الإصابات الخطيرة والوفاة في

[58] هيفاء غانية ، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2و3 ، مرجع سابق ذكره ، ص 19.
[59] مهند حنا بقولا عيسى ،إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، مرجع سابق ذكره ، ص118
[60] هيفاء غانية ، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2و3 دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي –BNA) (BDL–BEA، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

إطار اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقواعد والنظم لمواجهة الأضرار المحتملة وذلك على النحو التالي:

1-تحديد المخاطر الحاصلة بكل نشاط

2-تصنيف المخاطر لكل نشاط

3-تحليلها لمعرفة البيانات المتعلقة بها

4-تقييم المخاطر وإدراجها بقائمة تبدأ بالأكثر أهمية وفق نظم التقييم

5-اختبار الأسلوب الأمثل للتعامل مع المخاطر ــ[61]

6- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال ــ

7- ضوابط الحد من مخاطر الإقراض ــ[62]

ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها ، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها ــ[63]

[61] طارق الجمال ، إستراتيجية إدارة المخاطرة ، الطبعة الأولى 2011 ،ص 34 ــ

[62] خضراوي نعيمة ، إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية – رسالة الماجستير غير منشورة ، فرع نقود وتمويل ،جامعة بسكرة ، الجزائر ،2009/2008 ، ص 102 -

[63] خالد وهيب الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12-

خلاصة الفصل

ومما استخلصناه في الأخير من هذا الفصل إن لإدارة المخاطر ادوار وأهداف كبيرة في البنوك التجارية فلولا حدوث المخاطر لما احتاجت البنوك لإدارة تلك المخاطر ولما حققت البنوك الأرباح

الفصل الثالث

دراسة آليات إدارة المخاطر الائتمانية

وكيفية إعطاء القروض في بنك البدر

تمهيد الفصل :

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و دفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم بالنسبة لكل الدول ، وأن مصطلح البنوك التجارية تزامن مع فكرة ظهور النقود الورقية، ومن ثم فإن الشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، و كان التعامل سابقاً يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها ومن عيارها (درجة نقائها).

إن الجزائر و قصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق ، عمدت إلي إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد و القرض 90 ـــ10 و كذا المرسوم الرئاسي 11 ـــ 03 المعدل لقانون النقد و القرض و هذا جعلها تتكيف و المحيط المصرفي و الاقتصادي الدوليين و من جهة أخري منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية و بالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة.

وضمن هذا الإطار تم إرساء القواعد الأساسية لتمويل قطاع الإنتاج، حيث أصبحت الخزينة تلعب دورا أساسيا في هذا المجال، وأصبح هناك اعتماد كلي على الخزينة في مجال التمويل،التي تتكفل بتحديد مصادر تمويل مختلف الاستثمارات المخططة.

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة علي المستوي الخارجي و الداخلي والمحلي لكل ولاية رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى ، و ما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات و موظفين و على رأسهم الرئيس المدير العام الذي يعد من أحسن المسيرين لمثيلاتها من المؤسسات،وهو يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية من اجل دعم الاستثمار الجزائري وذلك بتقديم القروض لأي مشروع استثماري يتقدم صاحبه إلى البنك من اجل طلب تمويل بنوع القرض الذي يطلبه، وفي إطار توضيح هذا نحاول تقديم بنك البدر ثم التحليل المالي لأحد المشاريع ممولة من طرف هذا البنكـــ

و قصد التعرف على هذا البنك خصصنا ثلاث مباحث احدهما عنوانه بعموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا الهيكل التنظيمي للبنك على المستوى المحلي ضمن المبحث الثاني.

المبحث الأول: عموميات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول:نشأة وتعريف البنك

أولا:نشأة البنك

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم 166/82 بتاريخ 1982/03/13 فهو خصص لتمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة ، كما انه مؤسسة اقتصادية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وقد جاء إنشائه على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى اكبر ربح ممكن بالفعل ، ونظرا للأهمية التي اتصف بها فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة ، وبما أن هدا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض ــ ولقد اخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد أن تم إعادة تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي ــ

وهو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس مالها مليار دينار جزائري ووصل عدد فروعه سنة 1985م إلى 185 فرعا و 29 مديرية جهوية ، وتطور إلى أن أصبح رأس مالها هو مليارين ومائتي مليون دينار جزائري (00ــ000ــ22000) ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاتها 293 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية جهوية سنة 2012 م ورأس ماله 00ــ000ــ000ــ33000دج حيث يشغل بالبنك أكثر من 7000 عامل مابين إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هدا في قاموس مجلة البنك (ط 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ــ[64]

ثانيا:التعريف

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل القطاع الفلاحي وذلك في البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي 82/106 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية ادرار ــ

وفي سنة 1988م ارتفعت هذه الوكالة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انطوى تحت إشرافها كل من وكالة ادرار وتيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60 عاملا يتوزعون بين المديرية والوكالة ــ وتم في تاريخ 1992م إلغاء المديرية الجهوية بولاية ادرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998م حين أصبحت وكالة محلية فقط وتم اثر ذلك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى ، وفي مطلع سنة 2001م تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليه اسم المجمع الجهوي للاستغلال ويعمل الآن بطاقة بشرية بلغت

[64] مقابلة شخصية مع الأستاذ لعصب عبد القادر يوم الاثنين 20 فيفري 2017 على الساعة 14:00

في يومنا هذا 71 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية ، إضافة إلى قرابة 15 مابين متربصا وممتهنا، وهي تعد المديرية الوحيدة لمثيلاتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على كبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي : ادرار 252 ، تيميمون 253 ، رقان 254 ، أولف 406 ــ

ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بادرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا على مستوى الولاية للشباب بالقرض وكذا القرض الفلاحي وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة ــ

المطلب الثاني:هيكلة و مهام البنك

أولا:الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال

تتألف المجموعة الجهوية من عدة مصالح يشرف على كل منها نواب المدير وكل مصلحة تختص بعمل معين ، كما أن هذه المصالح تكمل بعضها البعض وتعمل بطاقة بشرية منتظمة ومنظمة فيما يعرف بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

1 - المديرية الجهوية للاستغلال: تتألف المديرية الجهوية من مدير المجموعة الجهوية للاستغلال والسكرتارية الخاصة به وهما مصلحتان متكاملتان وتسمى السكرتارية بأمينة سر المدير.

أ-مدير المجموعة الجهوية للاستغلال: وهو الشخص الذي يعين بقرار من المدير العام للبنك وتتلخص مهامه فيما يلي:

- المسؤول الأول عن تقديم تقرير حول نشاط الوكالات التابعة له أي للمديرية .
- السهر على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية.

ويشرف بطريقة مباشر على خلية المراقبة والأمانة. وهو أيضا قمة ورأس الهرم الإداري ويعد بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع وذلك من خلال التعليمات و الأوامر و التوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح المتواجدة بالمجمع الجهوي.

ب-السكرتارية :ومكانها بجانب المدير مباشرة وذلك لتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير. ومن مهام السكرتيرة:

- تسجيل البريد الصادر و الوارد من و إلى المجموعة الجهوية
- تحرير المراسلات و التقارير، أمر بمهمة.....الخ.
- الفاكس
- حفظ نسخة من كل المراسلات الصادرة أو الواردة .
- استقبال الزبائن و مساعدة المدير.

2- نائب المدير المكلف بالاستغلال.

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات و تقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة

قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة.

أ-مصلحة القروض والتجارة الخارجية.

- الحفاظ على الوثائق التالية(التعليمات القانونية، والنصوص التطبيقية)و معالجة ودراسة الملفات.
- تطبيق القرارات المتعلقة بتمويل القروض وإعادة جدولتها و مساعدة الوكالات في تنفيذ العمليات التابعة للتجارة الخارجية، ومراقبة الوكالات في تنفيذ تعليمات بنك الجزائر المتعلقة بمراقبة سعر الصرف.
- دراسة إحصائيات هذه المصلحة.

ب-مصلحة الحركة التجارية:وهي تقوم بمهام التالية:

- مساعدة الوكالات في تحقيق الأهداف المدروسة ومتابعتها ميدانيا لتحليلات الفوارق.
- جمع معلومات ميدانية حول الزبائن لوضع دراسة اجتماعية واقتصادية حول الجهة المعنية بالبنك.
- معالجة احتياجات واقتراحات الزبائن .
- مشاركة في التظاهرات الاقتصادية.
- القيام بالإشهارات التي تعكس صورة البنك على المستوى المحلي.
- الحفاظ على العلاقات التي ترتبط بالجانب المهني مع الأطر المستحدثة لغرض مشاركة البنك في التمويل والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكذا الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة إضافة إلى الوكالة الوطنية لإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....الخ.

ج-مصلحة النقد ووسائل الدفع.

كما تقوم هذه النيابة بمتابعة أجهزة السحب الآلي على مستوى المجمع حيث تعد الإحصاءات المتعلقة بهذا الشأن كعدد الزبائن المستفيدين من بطاقات السحب الآلي. وعدد العمليات التي تجري على هذه الأجهزة وتعمل على توفير هذه الخدمات للزبائن.كما تقوم هذه المصلحة بجملة من المهام هي على التوالي:

- مساعدة الوكالات في تطوير أهدافها.
- ترقية مختلف الوسائل الدفع الموجودة لدى البنك.
- الحرص على السير الحسن للتشغيل المتواصل لوسائل الدفع.
- معالجة العوائق والعراقيل التي تتعلق بأجهزة السحب الآلي.

3-رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبة .

ويشرف على هذه المصلحة نائب مدير مكلف بالشؤون الإدارية وكل ما يتعلق بالمحاسبة البنكية المخول إليه المهام التالية:

- توفير وتطبيق من طرف نيابة مديرية للقرارات والإجراءات المعمول بها في البنك.
- تحديد ومتابعة الملفات الإدارية للموظفين.
- مراقبة وتطبيق الأنظمة وقوانين العمل ووفرت النصوص المتعلقة بها.
- تمثيل البنك أمام الهيئات الأخرى في إطار المهام المخولة إليه.

– تسيير الشؤون التأديبية وتصفية كل حسابات الأفراد المحالين على التقاعد والمتوفين.
–القيام بالعمليات التكوينية الخاصة بعمال المجمع الجهوي والوكالات التابعة له و قيادة النشاطات المتعلقة بسير أملاك البنك العقارية والمنقولة.
– الأخذ بعين الاعتبار كل ما له علاقة بتسيير الإعلام ألي
– المحافظة على مفاتيح تركيبية خزانة أو صندوق المجمع الجهوي والوكالات التابعة له.
– متابعة كل ما يتعلق بالجانب الصحي والأمني.

أ–الشؤون الإدارية. تتكون هذه الخلية من ثلاثة مصالح وهي:

أ: مصلحة الموارد البشرية : و هي مصلحة تهتم بإنجاز الأجرة الشهرية للعمال كما أنها تقوم بتحضير المخططات التكوينية النابعة عن الاحتياجات الموضوعية التي تخص كل عامل كما تقوم أيضا بحيازة السجلات القانونية المختلفة (أجرة، عطل السنوية، وحركات الموظفين..... الخ) ومتابعة سجلات التي في حوزة الوكالات المرفقة إليه.

ب: مصلحة الأمن والوسائل العامة _و تقوم هذه المصلحة بمتابعة ومراقبة نفقات تسيير الاستغلال والاستثمار للمجمع الجهوي ووكالاته وتحقيق عملية الجرد السنوي وتحديد سجلات المخصصة له وأيضا تسيير المحزونات المديرية وتحقيق مطالب الوكالات ، كما تقوم بالتأمين على الأملاك و الأفراد وتحمي ممتلكات البنك عن طريق استخدام أنظمة الأمن مثل (نظام المراقبة، مضاد الحريق، الحراسة).

ج:مصلحة الإعلام الآلي وهي تهتم بتسيير أجهزة الإعلام الآلي للمجمع الجهوي والوكالات الموالية له، والتنويه لمستلزمات الإعلام الآلي للمجمع والوكالات وهي تقوم بتركيب المعلوماتية وصيانة وحماية الأجهزة والأنظمة الخاصة به وكذا منح الأنظمة المعلوماتية محل التطبيق

إن هذه الدائرة كما بينا سابقا تسير من طرف رئيس الدائرة

ب–المحـــــــــــاسبة

هي مصلحة تكمن مهمتها بضبط حسابات كل البنك حيث تقوم بحسابات كل الضرائب وتحصيلها وكذا الميزانية البنكية سواء كانت ميزانية صرف أو استثمار و أيضا مراقبة التسيير في الميزانية المدروسة.

كما إن لهذا الفرع أو الخلية ثلاثة مصالح هي:

أ: مصلحة المحاسبة والضرائب

ويوجد فيها قسمين:

1– قسم المحاسبة: يقوم بدراسة كل الحسابات المتعلقة بالمجمع الجهوي للاستغلال و الوكالات التابعة له سواء كانت دائنة منها أو مدينة وسواء تعلقت بحسابات الزبائن أو الحسابات الخاصة بالبنك بحد ذاته.

2– قسم الضرائب: وهو يتبع جميع الضرائب ويقوم بتحصيلها مع الهيئات الإدارية الخاصة بها مثل:صندوق الضمان الاجتماعي، مفتشيه الضرائب.....الخ.

ب: مصلحة التحليل: _وهي تابعة للمصلحة الأولى إلا أنها تدخل في عمق التحليلات التي قامت بها مصلحة المحاسبة والضرائب.

ج: مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: وهي تتكلف بإعداد ميزانية التسيير والاستثمار بما فيها كل المصاريف المتعلقة بالمجمع الجهوي والوكالات التابعة له وهي تتمثل في مصاريف الاستغلال (شراء الورق دفع الرواتب وغيرها ومصاريف الاستثمار وهي المشاريع المدروسة.

4-نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات.

أنشأت هذه المديرية مؤخرا وهي تضطلع إلى تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدى استجابتهم لجدول امتلاك القروض ويدرس مدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاثة مصالح وهي:

أ- مصلحة متابعة التجارة والتجارة الخارجية.

وهي تسيير من طرف رئيس مصلحة وتكمن مهمتها في:

- المتابعة الدقيقة للملفات التابعة له.
- متابعة الحالة المدنية لكل زبون معني بالقروض.
- متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيمل يخص الزبائن المعنيون بالقروض.
- إعلام المديرات المركزية فيما يخص تعليماتهم.
- إعلام اللجنة المعنية بما يخص إي تغيير في مخاطر القروض وكل المهام الأخرى التي تعطى له من طرف مسؤوليه.

ب-مصلحة متابعة ما قبل المنازعات.

وهي تسير من طرف رئيس مصلحة.

- المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها.
- متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر.
- تقديم الملفات إلى لجنة التحصيلات.
- تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة عن الطريق الودي.
- يقدم تقرير إلى مسؤوليه ومهام أخرى تعطي له من طرف مسؤوليه.

ج-مصلحة متابعة الضمانات.

هي تسيير من طرف رئيس المصلحة الذي له المهام التالية:

- تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة.

كما تقوم هذه المصلحة بجملة من المهام تتمثل في ترقية مختلف الوسائل الدفع الموجودة لدى البنك و مساعدة الوكالات في تطوير أهدافها كما تحرص على السير الحسن للتشغيل المتواصل لوسائل الدفع إضافة إلى معالجة العوائق والعراقيل التي تتعلق بأجهزة السحب الآلي.

5-خلية الشؤون القانونية.

تعد هذه الخلية بمثابة الحماية القانونية للمؤسسة ويمكن التعرف على هذه الخلية من خلال تعريف المصالح التابعة والمهام التي تقوم بها كل مصلحة.

أ-مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات.

هي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية والمنازعات المتعلقة بالوكالات وهي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال، تهتم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الاستشارات القانونية وهي إعطاء التعليمات القانونية للجمعيات والشركات بكل أنواعها ولجان الخدمات و ذلك من خلال دراسة الملف المحضر من أجل فتح الحساب.

* المعارضة على الحسابات وذلك يتجلى في حالة ضياع أو سرقة شيك أو دفتر شيك أو دفتر إدخار لأحد الزبائن والذي يتقدم إلى البنك بطلب إلى المصلحة التي تهتم بالمعارضة على هذا الحساب للحيلولة دون استعمال ما ضاع أو سرق.

*حجز ما للمدين لدى الغير وتتلقى مصلحة الشؤون القانونية الحجوز القادمة من البنوك طبقا للمادة 121 من قانون النقد والقرض وتقوم بالحجز. كما تتلقى حالات حجز ما للمدين لدى الغير عن طريق المحضر القضائي في حالة ديون الأفراد العاديين عبر البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

كما تتلقى الحجز من الضرائب وكذا صناديق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء و غير الأجراء.

* تثبيت الضمانات: تقوم هذه المصلحة بدراسة الضمانات الشخصية أو العينية أو الحقيقية المرفقة ضمن ملفات القرض و دراستها من الناحية القانونية لمعرفة أهميتها ومدى استغلالها.

ب-مصلحة التحصيلات.

هي المصلحة المكلفة بتحصيل ديون القروض الممنوحة بكل أنواعها والمتواجدة على مستوى الوكالة، ويعرف التحصيل على إنه استيفاء الدين عن طريق القضاء أما بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري والذي يعطي للدائن الحق في التنفيذ على جمع أموال المدينين سواء المنقولة أو العقارية وتتلخص مهامها في متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية عن طريق تبليغهم بواسطة المحضر القضائي و استخراج الصبغة التنفيذية للأحكام و الأوامر التنفيذية والحجز والبيع ثم متابعة تنفيذ الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائي والتعامل أحيانا مع المحافظ البيع و يتمثل ذلك في تسليم العتاد المحجوز إلى محافظ البيع والسهر على إشهار البيع بالمزاد العلني على مستوى المحكمة والبلدية و الأماكن المخصصة لهذا الغرض ثم بعد البيع يقوم بتسليمه الشيك والوثائق التي تبرأ الذمة وإقفال الملف في حالة التسديد النهائي أو إعادة المتابعة طبقا للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

ج-الأرشيف.

هو مجموعة الوثائق الحاملة (لأخبار المنتخبة أو المستلمة) من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أثناء ممارسة نشاط ما. وهذا حسب القانون 09/88 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات

أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة ــ يقوم الأرشيفي بالقيام بالمهام المنوطة إليه مع تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من طرف الإدارة وهي كالتالي:

- استقبال دفعات الأرشيف من طرف المصلحة الدافعة والمتمثلة في (مصلحة المحاسبة).
- السهر على السير الحسن داخل المصلحة .
- تنظيم استقبال دفعات الأرشيف حسب كل شهر .
- وضع مخطط لحفظ الوثائق الأرشيفية على مستوى المخازن.
- شرح وإعطاء توجيهات وتعليمات للباحثين والزوار .
- توثيق حركية الوثائق (دخول، خروج)، وذلك بوضع سجل الدفع وسجل الاطلاع.
- مساعدة المتربصين خلال فترة التربص في إنجاز البحوث.

الشكل رقم (5) :الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار ــ

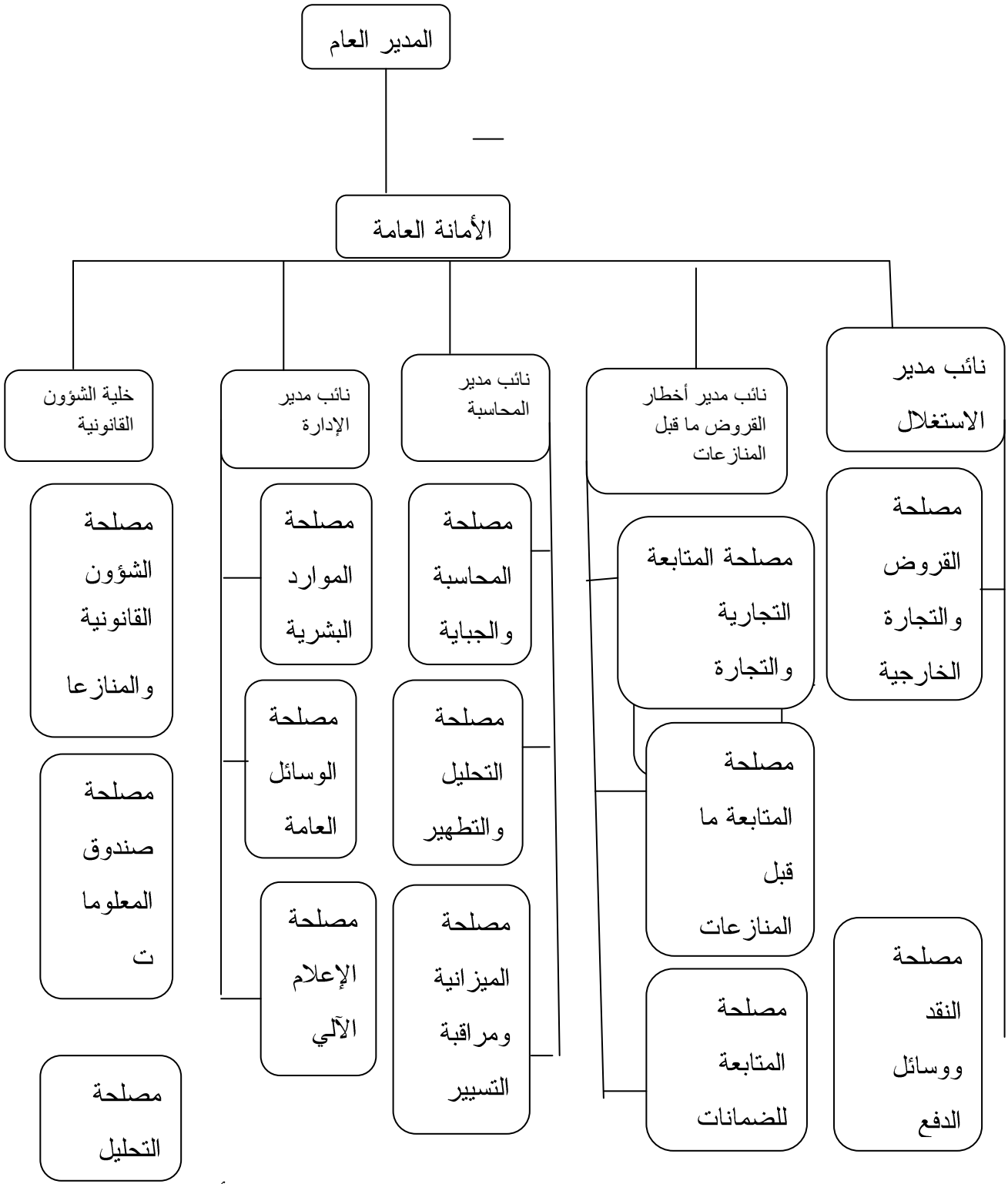

المصدر :وثائق المجمع الجهوي للاستغلال – بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بأدرار 2015 ــ

ثانيا:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها ومنح القروض والمساعدات من أجل مجموع قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحة الزراعية والصناعية ، ويقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض والصرف والخزينة التي

لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو استخدامها ويشارك في جمع الادخار الوطني. وله عدة موارد نذكر منها:

- رأسماله الأساسي واحتياطاته.
-الودائع الفورية والمحدد الآجال التي يتلقاها من الجمهور.
- التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.
-جميع المحصلات والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنك

أولا- وظائف البنك :

وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال :

- ✓ العمل علي مواجهة مخاطر الصرف علي القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- ✓ تطوير مستوي هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- ✓ إعطاء الدعم الإعلامي.

ب – عرض المنتجات و الخدمات الجديدة من خلال :

- ✓ تصفية المشاكل المالية.
- ✓ أخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ الاستقبال الجيد للزبائن و احترامهم و الرد علي طلباتهم بجدية.
- ✓ تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

ج – تطبيق الخطط و البرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة و هذا ل :

تطوير الموارد و العمل علي رفعها و تحسين تكاليفها.

- ✓ الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- ✓ مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية و تقنياتها.

ثانيا-أهداف البنك:

- ✓ إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير و تعميم استعمال الإعلام الآلي و تجديد الثروة و عصرنتها.
- ✓ إشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- ✓ الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد و كذا تكوين الموظفين و تقويم سلوكهم. غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك علي :
  - o رفع الموارد بأفضل التكاليف.
  - o التسيير الدقيق للخزينة.

- تكوين و تحفيز هيئة الموظفين.

المبحث الثاني: *عموميات حول القروض المصرفية*

سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز الوسيلة التي يلجأ إليها المستثمر في حالة ما إذا فاقت الاحتياجات الموارد المتوفرة لديه ، حيث يجد نفسه مضطرا للبحث عن مصادر آخري ، كأن يلجأ إلي البنك طالبا القرض مثلا. وما النوع الأخطر من أنواع القروض ــ

المطلب الأول : مفهوم القرض و أهميته.

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال لبنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

1 -مفهوم القرض :

يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره ، لذا تعمدنا تقديم تعار يف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

- **القرض لغة:** " هو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالموال اللازمة ، علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الموال و فوائدها و العملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو علي أقساط في تواريخ محددة ــ حسب العقد ــ و تدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر".
- **القرض اصطلاحا :** " باللغات الأوروبية فان كلمة المقابلة لكلمة قرض هي " crédit " أصلها هي الكلمة اللاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "credere" .

أما اقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا.

و حسب تعريف **Pleroy** " القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله".

و كما يقول **G. Petit Duit Aulis** في كتابه حول مخاطر القروض البنكية ، " منح البنك يعني منح الثقة ، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله ".

و نستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد علي ثلاثة عناصر :

1- **الثقة :** لكي يتحقق عامل الثقة علي العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.

2- **المدة :** هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة و تتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.

3- **الوفاء بالتسديد :** الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه فائدة.

2- الأهمية الاقتصادية للقرض :

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار ، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلي جانب دوره في خلق النقود و هو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الموال في الإنتاج و التوزيع، و لتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلي النقاط الأساسية التالية:

- ✓ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم علي أساس العقود والوعد بالوفاء.
- ✓ المساهمة في النمو و الازدهار الاقتصادي للبلاد.
- ✓ وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- ✓ المحافظة علي قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.
- ✓ القضاء علي التضخم و ذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك.
- ✓ يمكن أيضا في الحصول علي الفوائد للبنك اثر تحويل سيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.

و نظرا لأهمية القروض فالبنك مسؤول عن رأس ماله أمام أصحاب الودائع و المدخرين :

_ القروض المقدمة من البنوك تحتوي علي فوائد أكبر مما عليه في الأسواق.

_ إن استعمال هذه القروض تكون جراء عملية التفاوض علي عكس قروض السوق.

المطلب الثاني :خطوات منح القرض

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب إنتهاءا بإبلاغ الزبون بالـــقـــرار(القبول أو الرفض) والتعاقد ، وسنعالج في هذا المطلب بعـــض الخطوات التي يمر بها منح قرض في البنك.

1 : البحث عن القرض و جذب العملاء : حيث تكون المبادرة مـــن البنك فـــي هـــذه الخطوة ، فيقـــوم بجذب العملاء و البحث عـــن القرض لتسويقه وتشمل المدونة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية قرابة 120 نشاط يندمج ضمن إطار الفلاحة والتنمية الريفية وهو يقوم حاليا بتسويق قروض جديدة كالتحدي والاتحادي والاعتماد الإيجاري وحاليا الرفيق الناجح نجاحاً كبيراً .

2 : تقديم طلبات الاقتراض : تقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض و يجب أن تكون صالحة و جاهزة ، كما يجب احتوائها عـــلـــــــى الشروط اللازمة واستكمالها لكل الوثائق المكونة لملف الطلب.

3: الفرز والتقييم : تبدأ عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية للمقبولة منها و المستوفاة لكل الشروط، بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني و إجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك و سياسة الدولة المتبعة و في هذه الخطوة يتم تحديد نتائج التحليل و الاستعلام و وضع تقديم للمنافع و التكاليف وفقا لمعايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك و الذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري.

4: التفاوض: تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميـــل و ظروفه و احتياجات البنك و ظروفه كذلك،و يتناول التفاوض عادة على حجم القرض و مدته و ترتيبات خدمة القرض، فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس < أنا أكسب و أنت تكسب > و ليس على أساس < أنا أكسب و أنت تخسر >

5: اتخاذ القرار و التعاقد : بعد الاطلاع على ملف القرض و دراسة الجوانب التقنية و الاقتصادية للقرض والذي يتوجب على المستفيد إعادته في مواعيد استحقاقه ، يرد البنك على قبول طلب المستفيد و هذا بمراسلة من قبله موجهة إلى الوكالة متضمنة للضمانات التي يتوجب إحضارها ، وتسجل هذه الموافقة ، التي تسمي الموافقة أو رخصة القرض ، كما يسجل فيها كل المعلومات التي تمثل شروط منح القرض ،و كل ما يتعلق بإجراءات التسديد ،و نسبة الفائدة المطبقة و غرامة التأخير و غيرها من الشروط الخاصة بالبنك .

6: سحب القرض و تنفيذ الالتزام التمويلي و المتابعة : يقوم العميل بسحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات و يتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية حيث ينبغي على البنك أن يضـــع نظـــام للمتـــابـــعـــة الدورية للقرض

المطلب الثالث :كيفية متابعة الاخطار وتحقيق الضمانات

الفرع الأول : ***المتابعة الودية وتحقيق الضمانات في حالة عدم السداد***

تقوم بهذا الدور المديرية التي تم إنشائها مؤخراً وهي نيابة المديرية المكلفة بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات والتي تهدف إلي تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة المنازعات والتحصيلات وتتمثل مهمتها في المتابعة الدقيقة للملفات التابعة لكافة الوكالات التابعة للمجمع الجهوي عن طريق متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض و متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات و تقويمها وذلك حسب دراسة الخطر. وتسعى إلى تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة و المدة.ولعل أهم دور تعنى به هو تحصيل الضمانات المتمثلة في التعهدات بالرهن والتأمين من خلال تقديم إعذارات وإستدعاءات القيام بمعاينات ميدانية وزيارات مفاجئة للمؤسسات المصغرة ومشاريع الشباب الهدف منها الحد والتعرف على :

1 – الخطر المتعلق بالمدين نفسه والذي يكون مرتبط بالحالة المالية ، الصناعية و التجارية للمنشأة ، الأهلية التقنية أو لسلوك مسيرها و هو ناجم عن سوء التسيير و التقدير من طرف رئيس المنشأة لهـــذه الأخطار الفلاحية ، تجارية ، مالية ، كما يمكن أن تكون سبب عناصر غير متوقعة ،

2 ــ الخطر المتعلق بقطاع نشاط المستفيد: غالبا ما ينجم هذا الخطر من تطور أسعار المواد الأولية أو من المنافسة الخارجية أو حتى من ظواهر اجتماعية و يسمى أيضا : خطر وظائفي أو مهني .

3 ــ الخطر الناتج عن أزمة عامة: يؤثر هذا النوع من الأخطار تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة مثال: الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929

الفرع الثاني :المتابعة للحصول على التعويض على مستوى صندوق ضمان أخطار القروض

بعد أن يصبح المقترض مدينا بالمستحقة الأولى تبعا لجدول إهتلاك القرض وذلك في الحالة التي يكون القرض فيها قابل للاسترجاع. يرسل البنك إلى ممثل صندوق ضمان أخطار القروض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لأول مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بزيارة إلى مقر مزاولة النشاط وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض (وثيقة رقم 05) ــ وإذا أصبح المقترض مدينا بالمستحقة الثانية تبعا لجدول إهتلاك القرض في المرحلة التي يعتبر المدين فيها في حالة الغبن يرسل البنك إلى ممثل صندوق ضمان أخطار القروض على المستوى المحلي وصل إشعار بحلول الدين لثاني مستحقة ليقوم بعد ذلك ممثل الصندوق وممثل عن البنك بزيارة ثانية إلى مقر مزاولة النشاط وتحرير محضر يتضمن الصعوبات والعراقيل التي يمر بها المقترض أو محضر يتضمن عدم وجود المؤسسة .إذا لم يقم المقترض بتسديد المستحقتين فإن البنك سيقوم بتقديم طلب التعويض إلى الصندوق (وثيقة رقم 06) وهي المرحلة التي يعد فيها المقترض يعاني ــ

المبحث الثالث : كيفية معالجة المخاطر وأهم الحلول والمقترحات

المطلب الأول: أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك

إن كل أشكال الائتمان التي يمنحها البنك محفوفة بدرجة معينة من المخاطر، حتى ولو كان القرض محاطا بالضمانات العينية أو الشخصية. فهذه المخاطر تعتبر عنصرا ملازما للقرض ومنه لا يمكن تصور عملية إقراض دون مخاطر، فهي تهدد سيولة البنك لذا يجب على البنك اتخاذ جملة من الأساليب الوقائية وهذا محاولة منه لزيادة الأمان عند القيام بمنح القروض.

والمخاطر عبارة عن انحراف على ما هو متوقع، فالبنك يتصرف بالأموال المودعة لديه من طرف الأشخاص الذين قد يطلبونها في أي وقت كان، قد لا تكون متوفرة عند البنك بسبب تأخر في تسديد القروض وهذا قد يسيء لسمعة البنك، وأهم المخاطر التي يمكن للبنك أن يواجهها ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- المخاطر الخارجية
- المخاطر الداخلية

الفرع الاول: المخاطر الخارجية: وهي متعلقة بالمحيط الخارجي ونميز نوعين هي:

* **الخطر العام:** وهو من أصعب المخاطر لأنه يصعب تقديره أو تحديده بدقة في دراسة ملف القرض، فهو مرتبط بالأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية إلى جانب الكوارث الطبيعية.

* **الخطر المهني:** يتمثل في معرفة وضعية الزبون في قطاعه المهني والتنبؤ بالمتغيرات المحتملة التي قد تطرأ، وهذا من أجل معرفة إمكانية التسديد.

أ.**خطر المردودية:** ويأتي من الاختلاف بين قيمة الموارد وقيمة الاستخدامات هذا الخطر يجب أن يدار من طرف البنك طيلة حياة القرض، وللحصول على مردودية يجب تشجيع الفرد أكثر، مثل تسهيل وتسريع إنجاز ملف القرض، تطوير و تحسين العلاقة مع الزبائن.

ب. **خطر التحويل:** "التحويل يتطلب لأي بنك إعادة تمويل استخداماتها من موارد ذات مدة قصيرة ، ويوضح هذا عن طريق العوامل الاقتصادية على التوفير لمدة قصيرة عكس ما هو عليه عند الاقتراض أية هيأة تحول سيولتها قصيرة المدة إلى قروض تواجه في المستقبل عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة المدى وخاصة إذا تعلق الأمر بقرض طويل المدى كالقروض العقارية، لذا فإن التحويل يمثل القلب النابض للسيولة في أي بنك من تم فإن مراقبة هذا الالتزام يكون عن طريق تسيير مخاطر السيولة وتسيير معدلات الفوائد.

ج. **خطر عدم السيولة (التجميد):** يقصد به عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات المستمرة من طرف المودعين. وحسب المادة الأولى من قانون ضمان الودائع المصرفية فإن "خطر التجميد يعتبر من أهم المخاطر التي تهدد سيولة وسمعة البنك وبالتالي مردوديته، إذ لا يستطيع إعادة الثقة تجاه زبائنه وليحافظ عليهم يجب أن يضمن لهم السيولة الكافية خاصة إذا طرح مودعي الأموال مجرد تساؤل أو شك حول قدرة البنك على ذلك، هذا ما يجعلهم يترددون في إيداع أموالهم ولتفادي هذا الخطر يجب أن

يحقق البنك عملية تسيير سليمة بين موارده واستعمالاته من جهة، والتقليل من خطر عدم التسديد من جهة أخرى". كما وضع نظام لضمان الودائع المصرفية يهدف لتعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم.وتتعلق السيولة لأي بنك يقدم القروض بقدرته لمواجهة المطالب الآنية في إطار السيولة المتوفرة، فمخاطر السيولة تتمثل في عدم استطاعة الهيأة المقدمة للقروض الالتزام بتعهداتها السابقة في أي وقت، ويمكن حساب خطر السيولة بمعامل السيولة و الذي يمثل قدرة أي بنك على تسديد طلبات القرض.حيث أن الموجودات متمثلة في السيولة الموجودة في البنك (الصندوق)، والطلبيات هي مسحوبات الزبائن (قروض...الخ).

د.خطر سعر الفائدة (تغير معدل الفائدة):

سعر الفائدة هو السعر الذي من خلاله يحصل البنك على ودائع أو ذلك المعدل الذي على أساسه يمنح البنك القروض، ويحدث هذا الخطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عائد الاستخدامات، وعند الاحتفاظ بديون بمعدل فائدة ثابت. ويصعب التحكم في هذا الخطر عند منح قرض بمعدل ثابت لصعوبة التنبؤ بتطور المعدلات في مدة طويلة (10-25 سنة). و تتأثر أرباح البنك بطريقة سلبية عن طريق تغيرات في معدلات الفائدة لم يتم التنبؤ بها (تغيير جذري لمعدلات الفائدة من طرف البنك المركزي في حالة التضخم سنة 1995 أين وصل معدل الفائدة إلى 25%).

الفرع الثاني : المخاطر الداخلية : يمكن تصنيفها كما يلي:

أ.**المخاطر التقنية:** هذه المخاطر متعلقة بعدم احترام المقاييس القانونية كالمدة، المبلغ، التعويض، المعدلات،...الخ. لذا يجب تعيين قواعد وأنظمة لحماية الزبائن وهذا لتوضيح خصائص القروض ومجالات التسديد (آجال، معدلات، السن...الخ).

ب. **المخاطر الإدارية والمحاسبية :**مرتبطة بكل من له علاقات بعملية القرض كطريقة العمل، الدراسة، قبول الملفات، فالخطر الناجم عن ضعف التأهيل المهني لموظفي البنوك قد يؤدي إلى إمكانية الوقوع في خطأ بمنح قروض لمن لا تتوفر فيهم الشروط الكافية للحصول على القروض، وهذا الخطر يؤدي كذلك لخطر عدم التسديد، وهذا ما يكلف البنك أعباء كبيرة. وللسيطرة على عملية القرض يجب:

-على الموظف أن يكون مؤهلا و له معرفة كاملة و لازمة في المجال البنكي.

-الكفاءة في مجال الإعلام الآلي.

-وأخيرا توضيح مختلف أنشطة الأقسام في البنك (القانونية، المراقبة، المحاسبة...). وتنظيم الاتصالات اللازمة بين كل قسم، وهذا لضمان السير الحسن للعمليات من طلب القرض إلى غاية تسديده.

ج. **مخاطر عدم التسديد:**

ويعتبر من الأخطار الأكثر ضررا، ويتمثل في عدم قدرة الزبون بالوفاء في تسديد ديونه لقلة موارده أو بسبب إفلاسه. ويرتبط هذا الخطر بعوامل داخلية (خاصة بالزبون) وأخرى خارجية:

1) **المخاطر الخاصة:** يمكن تصنيفها كما يلي:

* **الخطر المالي:** ويقصد به تقييم قدرة الزبون المقترض على التسديد وذلك من خلال معرفة وضعيته المالية بتحليل وثائقه المالية والمحاسبية (الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع).
* **الخطر الخاص بعملية القرض:** ويكون متعلقا بطبيعة القرض من حيث المدة والغرض منه.
* **الخطر الخاص بالقدرة الشرائية:** وهو مرتبط بقدرة، سلوك وكفاءة الزبون على تسويق منتوجه و تعزيز مكانته في السوق.
* **الخطر القانوني:** وهو مرتبط أساسا بالحالة أو الوضعية القانونية للمقترض وكذا النشاط الذي يمارسه ونميز 03 أنواع و هي:

أولاً : مخاطر متعلقة بتحرير القروض: إن فتح قرض بنكي في مجال الفلاحة كبقية القروض يستلزم صياغة اتفاقية قرض.

- تحرير العقد يجب أن يدرس خصوصيته بدقة لتوضيح مسؤولية كل طرف في العقد (الزبون، البنك).
- على العقد أن يحمل كل المعلومات المتعلقة بعملية القرض (حالة تحقيق القرض، الضمانات ، مراقبة القرض ، شروط الفسخ ، إلتزامات المقترض ، ...).

ثانيا:مخاطر متعلقة بالضمان سواء كان منقول أو عقار او محل تجاري : يجب على البنك أن يكون مطمئن من أن:

- هذا الضمان يكون قابل للرهن.
- هذا الضمان ليس مرهونا من قبل.
- العقد يجب أن يمضى من طرف موثق العقود الذي عليه مراجعة صحة وسلامة العملية أو من طرف العون القانوني المؤهل في حالة العقود العرفية او القانونية المحررة على مستوى البنك .

ثالثاً: مخاطر متعلقة بقيمة الرهن: على البنك التأكد من أن العقار أو المنقول ليس له قيمة ثابتة، لكن قيمته يمكن أن تتغير (بالنقصان أو بالزيادة) وهي مرتبطة بالتأثير الاقتصادي عليه، إذن مسك فقط قيمة البيع و هذا التقييم الحسن لقيمة الملك المرهون الذي يتم تقييمه من طرف خبير في المنقولات والعقارات.

المطلب الثاني : كيفية تجنب مخطر عدم السداد واسترداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله)

يتم تحصيل القرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق أو الأقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة في القرض وهذا بإتباع الطرق الوقائية و الودية والطرق القضائية .

الفرع الأول: الطرق الوقائية والودية :

تقوم بهذا الدور المديرية التي تم إنشائها مؤخراً وهي نيابة المديرية المكلفة بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات والتي تهدف إلي تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في المتابعة التدقيقية للملفات التابعة لكافة الوكالات التابعة للمجمع الجهوي عن طريق متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض و متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات و تقويمها وذلك حسب دراسة الخطر. وتسعى إلى تقييم دوري

للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة و المدة ولعل أهم دور تعنى به هو تحصيل الضمانات المتمثلة في التعهدات بالرهن والتأمين من خلال تقديم إعذارات وإستدعاءات القيام بمعاينات ميدانية وزيارات مفاجئة للمؤسسات المصغرة ومشاريع الشباب الهدف منها الحد والتعرف على :

1 – الخطر المتعلق بالمدين نفسه والذي يكون مرتبط بالحالة المالية ، الصناعية و التجارية للمنشأة ، الأهلية التقنية أو لسلوك مسيرها و هو ناجم عن سوء التسيير و التقدير من طرف رئيس المنشأة لهـــذه الأخطار الفلاحية ، تجارية ، مالية ، كما يمكن أن تكون سبب عناصر غير متوقعة ،

2 ــ الخطر المتعلق بقطاع نشاط المستفيد: غالبا ما ينجم هذا الخطر من تطور أسعار المواد الأولية أو من المنافسة الخارجية أو حتى من ظواهر اجتماعية و يسمى أيضا : خطر وظائفي أو مهني .

الفرع الثاني : المتابعة القضائية للمقترضين لتحصيل القروض

تتخذ هذه المتابعة عدة طرق حسب وجود الضمان من عدمه وحسب نوع الضمان المتضمن للملف وتقوم بذلك مصلحة التحصيلات بالمجمع الجهوي للاستغلال بأقل تكلفة .

أ/ في حالة عدم وجود ضمان ترفع دعوى قضائية ضد المدين أمام المحكمة القسم التجاري طبقا للإجراءات المنصوص عليها حسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية

ب/استعمال سند الأمر لطلب أمر الأداء على مستوى المحكمة

ج/ التنفيذ على العقار المرهون بتطبيق المرسوم 132/06 .

د/التنفيذ على المنقولات والمحلات التجارية و السيارات المرهونة بتطبيق نص المادة 124 من قانون النقد والقرض. في المرحلة التي يكون فيها الدين قابل للاسترجاع حلول المستحقة الأولى ترسل للمدين إستدعاءات وإعذارات غير قضائية ومعاينات وغيرها و في المرحلة التي يعتبر المقترض فيها مغبون وهي الحال التي يترتب عليها دفع مستحقتين ترسل إليه إعذارات لتسديد الدين عن طريق المحضر القضائي مدتها 15 يوما . أما في المرحلة الأخيرة ترفع دعوى قضائية ضد المدين لتسديد الدين ــ

ه/ حجز ما للمدين لدى الغير البنكي .

أن دراسة ملف القرض بعناية كافة وتحصيلها في آجالها (أي تجنب مخطر عدم السداد الذي يعد الأكثر ضرراً) يبقى أهم و أنسب عملية يقوم بها البنك للحيلولة دون الوقوع في مخطر عدم السداد ــ

المطلب الثالث : دراسة تحليلية لمخطر عدم السداد من (2012 _ 2016)

تمثل الجداول التالية: الديون والتحصيلات القضائية والودية الفصلية للسنوات الخمسة لدعم تشغيل الشباب والتامين على البطالة بادرار بحيث:

الفصل الأول يمثل (جانفي ، فيفري ، مارس) و الفصل الثاني يمثل (ابريل ، ماي ، جوان)

والفصل الثالث يمثل(جويلية ، أوت ، سبتمبر) و الفصل الرابع يمثل (أكتوبر ، نوفمبر، ديسمبر)

الجدول (1):يمثل الديون والتحصيلات الودية والقضائية لسنة 2012 ــ		
الفصل	مبلغ الدين2012	مبلغ التحصيل2012
الفصل01	00،0	00،1 837 000
الفصل02	00،402 000	00،3 601 000
الفصل 03	00،125 000	00،3 124 000
الفصل 04	00،4 107 000	00،2 383 000
المجموع	00،4 634 000	00،10 945 000

تحليل الجدول (1) :

يمثل الجدول الديون والتحصيلات خلال الفصول الأربعة لسنة 2012 حيث نلاحظ أن :في الفصل الأول كانت الديون منعدمة والتحصيلات تقدر بقيمة 183700000 أما في الفصل الثاني قدرت الديون بقيمة 40200000 في حين نجد التحصيلات تقدر ب 360100000 مما ينتج في الفصل الثالث انخفاض لكلاهما الدين 12500000 والتحصيل 312400000 في حين يتبع في الفصل الرابع تزايد ملحوظ للديون قدره 410700000 وانخفاض في التحصيل قدره 238300000 فلما نجمع الديون نتحصل على مبلغ 463400000 والتحصيلات قدرت ب 1094500000

الجدول (2) يمثل الديون والتحصيلات الودية والقضائية لسنة 2013 ــ

الفصل	مبلغ الدين2013	مبلغ التحصيل 2013
الفصل01	1 039 000،00	8 921 000،00
الفصل02	2 000،00	4 692 000،00
الفصل 3	247 000،00	1 073 000،00
الفصل 4	1 234 000،00	3 654 000،00
المجموع	2 522 000،00	18 340 000،00

تحليل الجدول (2) :

يمثل الجدول (2) مبالغ الديون والتحصيلات خلال الفصول الأربعة لسنة 2013 حيث نلاحظ أن :الفصل (1) كانت قيمة الدين 103900000 مصحوبة بتحصيل قدره 892100000 اما الفصل (2) انخفضت الديون كثير حيث بلغت 200000 متبوعة بانخفاض في تحصيلاتها التي بلغت 469200000 اما الفصل (3) زادت القيمة بمبلغ 24700000 وانخفضت التحصيلات ب 107300000 اما في الرابع فزاد كلاهما ليبلغ الدين 123400000 والتحصيل 365400000 اما المجموع فالدين 252200000 والتحصيل 1834000000 ــ

الجدول (3) :

2014	مبلغ الدين2014	مبلغ التحصيل2014
الفصل01	655 000،00	1 034 000،00
الفصل02	4 883 000،00	692 000،00
الفصل 03	3 702 000،00	4 990 000،00
الفصل 04	9 970 000،00	7 560 000،00
المجموع	19 210 000،00	14 276 000،00

تحليل الجدول (3):

يمثل الجدول(3) مبالغ الديون والتحصيلات خلال الفصول الاربعة لسنة 2014 حيث نلاحظ ان :الفصل (1) كان مبلغ الدين 65500000 والتحصيل كان 103400000 اما الفصل (2) ارتفاع ملحوظ للدين بمبلغ488300000 متبوع بانخفاض للتحصيل بمبلغ69200000 اما الفصل (3) هناك انخفاض الدين الى 370200000 وارتفاع التحصيل ليصل 499000000 اما الفصل (4)تزايد لكلاهما ليصل الدين997000000 والتحصيل 7560الف اما مجموعهما الاول19210 الف والاخر14276 الف ــ

الجدول (4):2015

الفصل	مبلغ الدين 2015	مبلغ التحصيل2015
الفصل01	000.00،198،2	000.00،747
الفصل02	000.00،46	000.00،078،4
الفصل 03	000.00،503،3	000.00،306،2
الفصل 04	000.00،561،1	000.00،500،1
المجموع	000.00،308،7	000.00،631،8

تحليل الجدول (4):

يمثل الجدول (4)مبالغ الديون والتحصيلات خلال الفصول الأربعة لسنة 2015 حيث نلاحظ أن الفصل (1)كانت الديون 2198الف والتحصيلات 747الف في حين يبدأ العكس تزايد للتحصيلات وانخفاض للديون عند قيمة معينة أما الفصل (3)سرعان ما تزداد الديون متبوعة بانخفاض في التحصيل اما الرابع انخفاض كلاهما عند اقصى قيمة وعند الجمع نجد التحصيل اكبر من الدين ــ

الجدول (5) :2016

الفصل	مبلغ الدين2016	مبلغ التحصيل2016
الفصل01	4،199،000.00	3،708،000.00
الفصل02	3،675،000.00	11،017،000.00
الفصل 03	8،610،000.00	4،629،000.00
الفصل 04	21،293،000.00	2،833،000.00
المجموع	37،777،000.00	22،187،000.00

تحليل الجدول (5) :

يمثل الجدول (5)مبالغ الديون والتحصيلات خلال الفصول الاربعة لسنة 2016 حيث نلاحظ ان :في الفصلين الاول و الثاني تنخفض الديون لكن الثالث والرابع تنخفض التحصيلات ــ

التفسير :

يفسر تذبذب الديون والتحصيلات على حسب الظروف الطبيعية كالمناخ مثلا : في فصل الصيف تقل الديون لان هناك عطلة صيفية ــ

خلاصة الفصل :

لقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة مراحل ،حيث كانت الجزائر تسعى دوما إلى إصلاح النظام المصرفي مع دخولها إلى اقتصاد السوق الأمر الذي اجبر البنوك على التفكير السريع و العميق في تحسين الخدمات ، التي كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها ، و ذلك من خلال تحسين أدائها ، زيادة عوائدها ،و التخفيف من المخاطر التي تواجهها ، و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه ، وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف ، من أجل تدعيم نقاط القوة في البنك وتلافي نقاط الضعف .

و بما أن للبنوك التجارية دور أساسي في عملية استقبال الودائع من جهة و تقديمها في شكل قروض من جهة أخرى، تحقق البنوك من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص لذلك فهي تسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها بزبائنها، إلا إن المشكلة تكمن في احتمال عدم استرجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كليا أو جزئيا و في أوقاتها المحددة لها و ذلك ما يولد مخاطر القرض ،و تتمثل في الفرق بين قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك و مجموع المبالغ المتوقعة استرجاعها من المقترضين عند حلول مواعيد استحقاق هذه القروض ،و عليه المخاطر بكل أنواعها لا يمكن الحد منها كليا لذلك فانه يعتبر تقديرها عنصرا أساسيا، فاستعمال طرق التنبؤ بالمخاطر يسمح للبنك بالتقليص منها، و هذا من خلال التسيير الاستراتيجي و العلاجي للمخاطر و تنصب أهدافهما في الوقاية من المخاطر، و التخفيض من حدة النتائج المترتبة عن هذه الأخيرة.

لذلك على البنوك الاعتماد على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر، بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى.

خاتمة

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة لموضوع تقييم آليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية تم التوصل إلى إن مهام البنك لم تعد محصورة في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين ، وذلك لأن النشاطات البنكية أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والنشاطات لما لها من أهمية بالغة ، حيث تعتبر البنوك الممول الرئيسي لكل المشاريع واحتياجات المؤسسة سعيا لتوسيع اهتمامها بمنح القروض وفق أسس ومبادئ علمية دقيقة، معتمدة في اتخاذ قراراتها النهائية المتعلقة بمنح القرض على أدوات التحليل المالي باستعمالها لمختلف مؤشرات التوازن المالي من أجل معالجة وتحليل الميزانية ، وتستعمل أيضا الخزينة حتى تتمكن من إيجاد الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية قصيرة، وتعتمد البنوك أيضا على النسب المالية بمختلف أنواعها والتي تسمح بكشف وقياس نقاط القوة والضعف وباعتبار الخطر عنصرا ملازما للقرض، لا يمكن إلغاءه بصفة نهائية وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة إقامة عمليات تتعلق بتأمين القرض وذلك حتى يضمن البنك سلامته من المخاطر خاصة تلك المتعلقة بحالات عدم السداد.

فقد يلجأ البنك إلى وضع سياسات جديدة تحول علاقته بالمؤسسات من علاقة تمويل إلى علاقة شراكة والتي تؤدي إلى توزيع الأرباح والمخاطر وإعطاء وجه جديد لسياسة الإقراض.

و لمعرفة ماهية الوسائل و السبل التي يتبعها البنكي لتجنب مثل هذه الأخطار يجب أن يتوفر لديه مجموعة من التقنيات التي تختلف حسب طبيعة القروض ، إذ أن وسائل التقييم و سبل مواجهتها تتغير و تتكيف حسب خصوصية هذه المخاطر ــ

وبالاعتماد على الفرضيات المستند عليها يمكن تقديم بعض النتائج المتوصل إليها:

* يعتبر البنك حلقة أساسية في تمويل مختلف المشاريع باعتباره يحقق تنمية الاقتصاد الوطني.
* البنك عبارة عن وسيط بين المقترضين من خلال عملية الإقراض.
* اتخاذ قرار التمويل لا يكون إلا بعد دراسة البنك للمشروع وتقييمه.
* من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك إلى إتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ القرار ، وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر في حال وقوعه.

وانطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي :

_ ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما .

_ بالنظر إلى العدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة العينة، و كذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون و معالجتها بطريقة سريعة و بالتالي ربح الوقت و الجهد و التكلفة.

_ ضرورة اعتماد البنوك علي نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى.

_ على البنوك السعي لإيجاد محيط عمل ملائم و تحفيز موظفيها و الرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج و اكتساب الخبرة و التقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية

_ الأخذ بعين الاعتبار أراء الزبائن و وضع تحت تصرفهم شبابيك خاصة لجمع مقترحاتهم

_ الاعتماد على بطاقات القرض التي تعتبر في الدول المتقدمة من الوسائل المستعملة بكثرة نظرا لفائدتها بالنسبة للبنك و العميل كتوفير الوقت و تكلفة دراسة الملفات و تجديدها.

- على البنك إتباع سياسة أكثر صرامة مع الزبائن الجدد على حقوقه.

- ضـــرورة المتابعـــة والمراقـــبـــة المستمـــرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض ابتدءا من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه ثـــــــم تسديده ــ

- تطـــوير العـــلاقات بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية من أجـــل التبادل في الخبرات والكفاءات

- على البنك أن يولي اهتمام أكـــبـــر للمشـــاريـــع المنتجة التي تساهـــم في تحقيق التنمية الشاملة ــ

آفاق البحث :

لاشك أن هناك الكثير من النقائص التي قد يحتويها هذا الموضوع سواء في جانبه المنهجي أو المعلوماتي أضف إلى ذلك بأن الموضوع قد تكون له بعض الفجوات والثغرات وذلك من الدراسة التحليلية لآليات إدارة المخاطر في البنوك التجارية ونتيجة للجهد ومآلت إليه دراستنا فقد اتسمت وتولدت لدينا عن مواضيع نراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة وهي كالآتي:

أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية .

الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية .

نظام التأمين على الودائع .

- تطوير واستحداث ادوات ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك ــ

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

1- محمد عبد الخالق ، الإدارة المالية والمصرفية ، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010 ــ

2- عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، إدارة البنوك وتطبيقاتها ، دار المعرفة الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2000 ــ

3- طارق راشد الشمري ، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، الطبعة الأولى 2009 ــ

4- محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر ، الطبعة 2005

5- أسامة عزمي سلام ، شقيلي نوري موسى ، إدارة الخطر والتامين ، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن ، الطبعة الأولى 2008 ــ

6- عبد الحميد محمد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية ، دار منشاة المعارف للنشر والتوزيع بالإسكندرية ، مصر ، الطبعة 2002 ــ

7- احمد غنيم ، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ، الطبعة 2002

8- عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية السياسة المصرفية ، الدار الجامعية بالإسكندرية ، مصر ، الطبعة 2004/2003 ــ

9- صلاح حسن ، البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة 2011 ــ

10- بوعشبة مبارك ، إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي ــ

11- عبد الحق بوعثروس ، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات ــ

12- صلاح حسن ، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة 2011 ــ

13- مهند حنا نقولا عيسى ، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010 ــ

14- طارق الجمال ،إستراتيجية إدارة المخاطرة ، الطبعة الأولى 2011 ــ

15- عبد الحميد الشواربي ومحمد الشواربي ،إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية منظومة إصلاح مصرفي بين النظرية والتطبيق من خلال رؤية فلسفية ومنهجية وتنويرية ، دار المكتب الجامعي للنشر والتوزيع ، الطبعة 2010 ــ

16- خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى 2009 ــ

17- حماد طارق عبد العال ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ،شركات ، بنوك) ، الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة 2007 ــ

ب/ المذاكرات والأطروحات :

1- دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 رسالة ماجستير سرا رمة مريم دف عة 2012/2011 ــ

2-استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية مذكرة لنيل شهادة الماستر سعاد بن طرية دفعة 2010/ 2011

3- إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه حفيان جهاد دفعة 2012/2011 ــ

4- إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل أطروحة دكتوراه حياة نجار دفعة 2014/2013 ــ

5- إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة رسالة ماجستير بعلي حسني مبارك دفعة 2012/2011 ــ

6- إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 مذكرة لنيل شهادة الماستر هيفاء غانية دفعة 2015/2014 ــ

7- تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية مذكرة لنيل متطلبات الماستر جعفري حياة ، قاسم مليكة دفعة 2014/ 2015

8- إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية – رسالة الماجستير غير منشورة ، فرع نقود وتمويل ،جامعة بسكرة ، الجزائر ، خضراوي نعيمة دفعة 2009/2008 ــ

9- الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2 " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال ميرفت علي أبو كمال دفعة 2007 م ــ

10- استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ،كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، مصر ، محمد عبد الحميد عبد الحي دفعة 2014 م/1435

ج/ الملتقيات والندوات :

1-حسين بلعجوز ،إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية ، المركز الجامعي بجيجل ، الجزائر ــ

2- حرفوش سهام ،صحراوي إيمان ، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك للتخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية ،الملتقى العلمي الدولي 53 حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية ،20-21 أكتوبر 2009 ــ

3- شعبان فرج ، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر ،دروس موجهة لطلبة الماستر ، تخصصات النقود والمالية ، واقتصاديات البنوك ، جامعة البويرة ، الجزائر، دفعة 2014/2013 ــ

4- منصور منال ، مداخلة إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية ، القطرية والإقليمية ، ملتقى علمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، أيام 20-21 أكتوبر 2009

د/المجلات والصحف :

1-علي عبد الله شاهين ، بهية مصباح صباح ، اثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، مجلة جامعة الأقصى العدد الاول2011 ــ

2- بركات سارة ، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى الجزائر ، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جوان 2015 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ــ

3- بلعزوز بن علي ، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ــ مجلة الباحث – عدد 07/ 2009 – 2010 ، جامعة الشلف ، ص 334 ــ

الملاحق

الملحق رقم 01: منحنيات تمثل الديون والتحصيلات الودية والقضائية للبطالة ودعم الشباب لسنوات (2012،2013،2014،2015،2016)

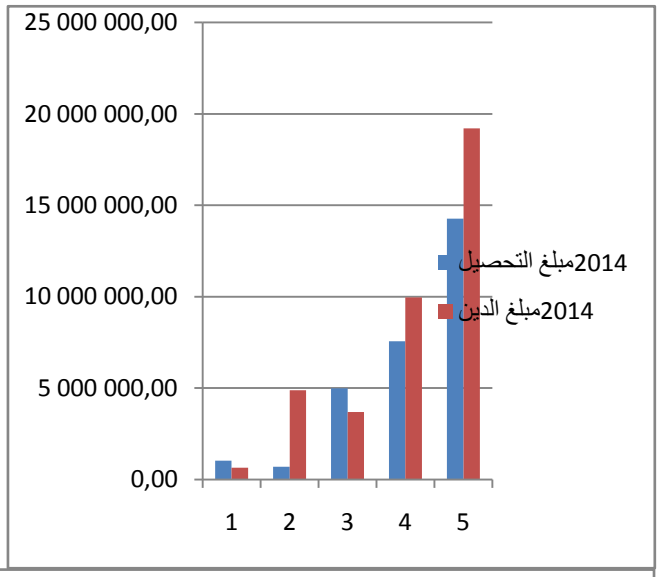

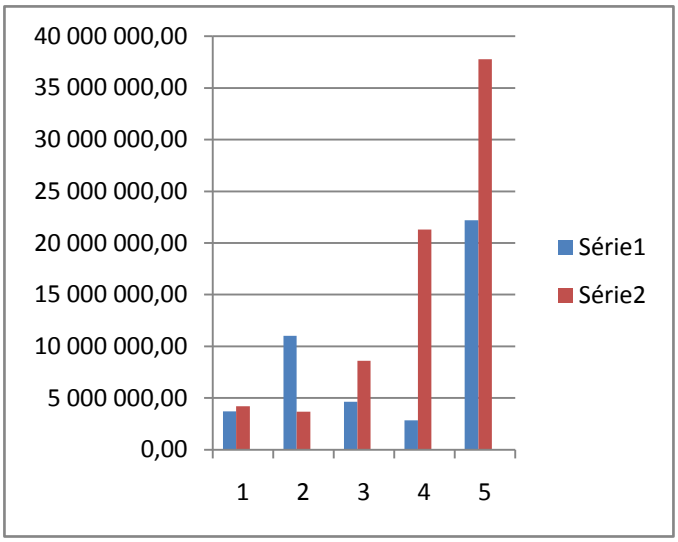

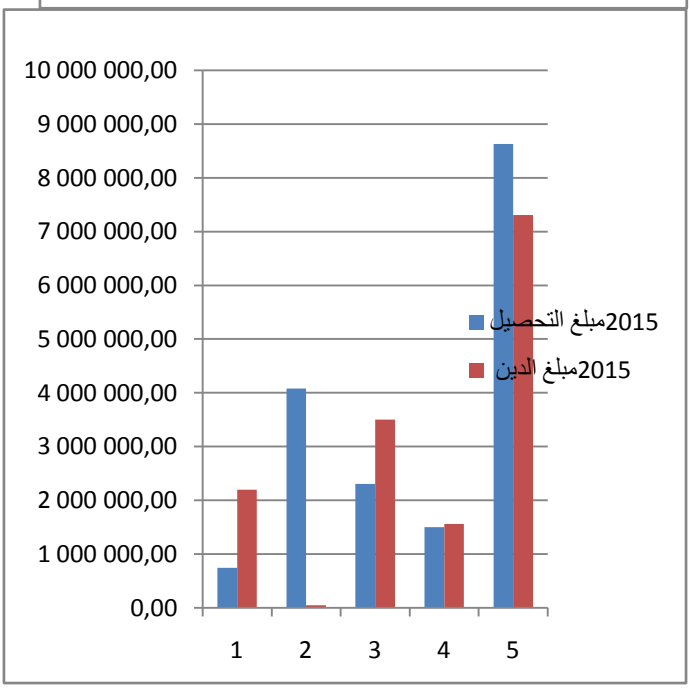

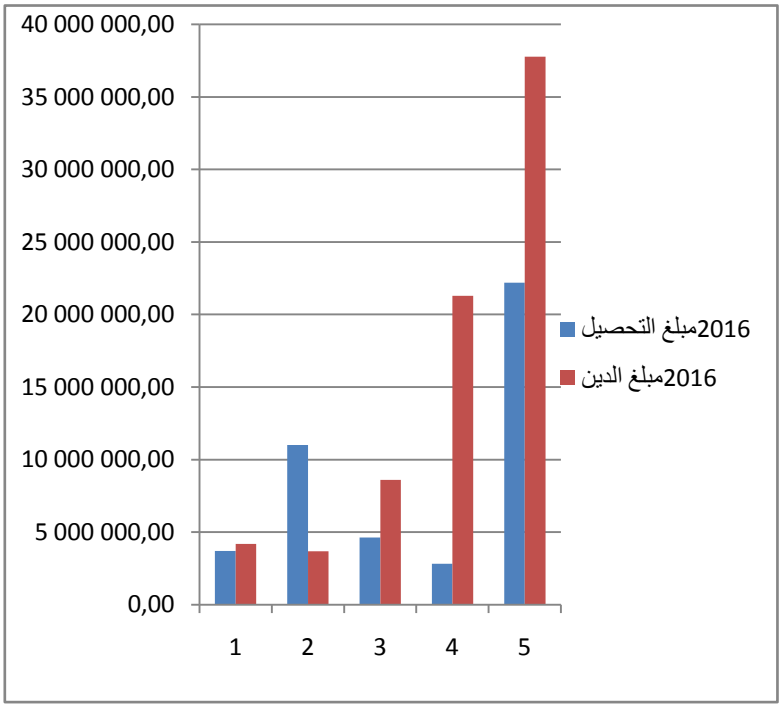

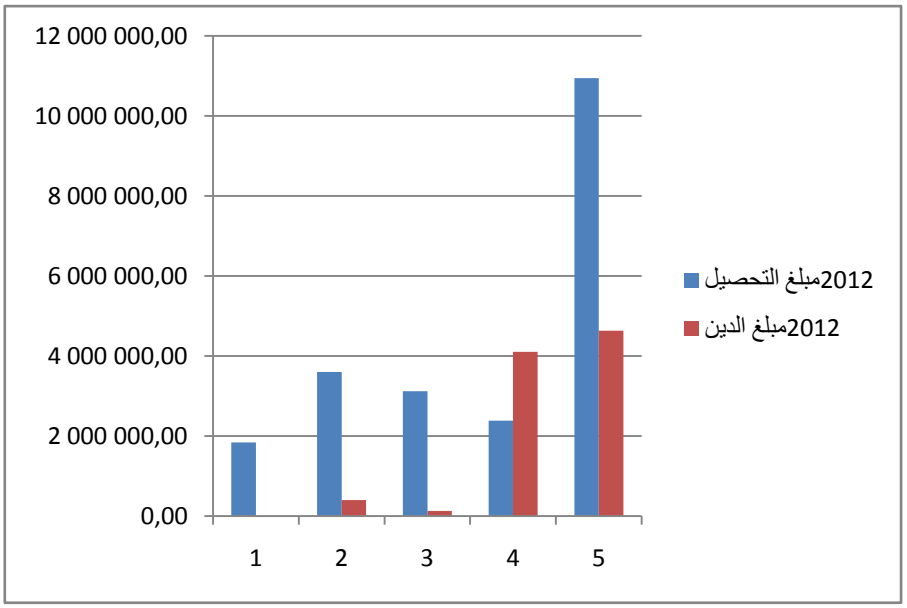

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم آليات إدارة المخاطر الائتمانية التي تتبناها المصارف ، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمعايير الرقابة المصرفية *لجنة بازل 1 و2 * بحيث تضمنت لجنة بازل (1) على معدل كفاية رأس المال أما (2) فقد ركزت على ثلاث محاور وهي :الحد الأدنى لرأس المال ، المراجعة الرقابية و انضباط السوق ــ

مع ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى و ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما و تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض ــ

فالبنوك اليوم مطالبة اليوم بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وإدخال الوسائل الحديثة لإدارة المخاطر ، وعليها أن تدرج إدارة المخاطر في هياكلها التنظيمية والاستفادة من توصيات لجنة بازل 2 حول إدارة المخاطر ــ

الكلمات المفتاحية:المخاطر الائتمانية ،إدارة المخاطر ، لجنة بازل 1 ، لجنة بازل 2 ــ

Summary

Abstract This study aims at assessing the credit risk management mechanisms adopted by banks and developing an integrated framework that helps banks to develop credit risk management in accordance with the Basel II and Basel II supervisory standards. Basel Committee 1 includes capital adequacy ratio، It focused on three pillars: minimum capital، regulatory review and market discipline.

With the need for banks to rely on modern models in their estimation of risk rather than the classical methods for the better use of information on the one hand and time profit on the other hand and the need for permanent monitoring of the officials of banking institutions for their employees، especially if we know that the scope of study applications somewhat long and the application of new technologies in Providing loans

Today، banks are required to develop their risk measurement methods and introduce modern risk management tools. They must incorporate risk management into their organizational structures and take advantage of Basel II recommendations on risk management.

Keywords: Credit Risk، Risk Management، Basel Committee 1، Basel II Committee